

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
العنوان

أثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وجباية معمقة

إشراف الأستاذة:
صونية شتوان

من إعداد الطالبتين:
جيهان قحام
نهلة بوشلاغم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد أ	أم الخير بري
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	صونية شتوان
ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد ب	وسام يفور

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
العنوان

أثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وجباية معمقة

إشراف الأستاذة:
صونية شتوان

من إعداد الطالبتين:
جيهان قحام
نهلة بوشلاغم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد أ	أم الخير بري
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	صونية شتوان
ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد ب	وسام يفور

السنة الجامعية: 2022/2021





شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأطهرهم سيدنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيد الأولين والآخرين جميعا وحبیب كل المؤمنین الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووقفنا في هذا العمل

كما لا يسعنا في هذا المقام وهو شكر إلا أن نتقدم بجزيل الشكر

والامتنان وكامل الاحترام والتقدير

إلى الأستاذة الفاضلة "صونية شتوان" لقبولها الإشراف على هذا العمل

والتي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها القيمة

والتي مكنتنا من إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، أما بعد أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى روح جدي رحمها الله.

إلى من وسعتني رحمتهما صغيرا وأسعدتني صحبتهما كبيرا، أمي الحنونة وأبي الغالي حفظهما الله وأطال في عمرهما
وجزاها عني خير الثواب.

إلى من أحبه أكثر من نفسي "جدي حفظه الله"

إلى دفء البيت وسعادته أخواتي "حنان" "أحلام" "إيناس"

إلى جميع أهلي وعائلتي

إلى صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي "مسعودان ندى"

إلى من سرنا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع... إلى من تكاتفنا يدا بيد إلى صديقاتي ليليا،
جيهان، عفاف، رانيا، شريفة، حورية، زينب.

إلى كل من نسيهم القلم وحفظهم القلب

هالة





الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين مُحَمَّدٍ ﷺ أما بعد:

إلى من غرسا في قيم الأدب وحسن الأخلاق، إلى من أنهما جسديهما ليرتاح جسدي، وأتعب روحيهما
لتنعم روحي.. أمي الحنونة وأبي الغالي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى روح جدائي رحمهما الله

إلى من تقاسموا معي حلو الحياة ومرها.. إخوتي الأعزاء

إلى صغيرات عائلتنا الجميلات .. "ميساء" "رتاج"

إلى كل العائلة والأقارب

إلى الأمان الذي يبقيني بسلام، إلى سندي في هذه الحياة..

إلى جميع أخواتي التي لم تلدهن أمي وتحلو بالإخاء وتميزوا بالصدق والوفاء..

"شهيناز" "زينب" "راضية" أدام الله صداقتنا

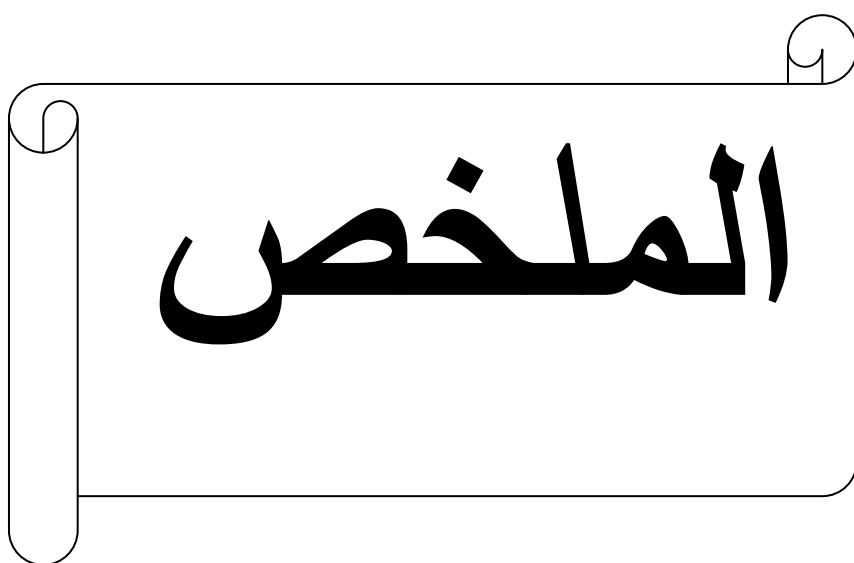
إلى التي شاركتني عناء هذا العمل "نحلة"

إلى كل زملاء الدراسة

أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع

جيهان





الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2008/2018)، وذلك من خلال الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مكونات الجباية العادية والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الفصل التطبيقي من خلال بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS.9، أما البيانات الضرورية فقد تم الحصول عليها من قواعدها الأصلية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الجباية العادية والتنوع الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. في حين توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين الضرائب المباشرة، رسوم التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة، الرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أي أن هذه العناصر من الجباية العادية لا تؤثر على التنوع الاقتصادي. وبالمقابل تبين لنا الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة بين الرسوم على الأعمال والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ويعني ذلك أن لها تأثير على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، التنوع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، نموذج الانحدار المتعدد.

Summary:

This study aims to highlight the impact of ordinary levy on Algeria's economic diversification during the 2008/2018 period by revealing the relationship between the independent variables of ordinary levy components and the dependent variable of GDP outside the burning sector. The study drew on the theoretical and standard approach to applied segregation by building the multiple linear regression model using the statistical programme EVIEWS.9, and the necessary data were obtained from its original rules. The study found a positive moral correlation between normal collection and economic diversification expressed by gross domestic product (GDP) outside the burning sector. It found that there was no correlation between direct taxes, registration and nature fees, indirect taxes, tariffs and gross domestic product (GDP) outside the burning sector, i.e. these elements of normal levy do not affect economic diversification. Conversely, the study shows that there is a positive moral correlation between business fees and gross domestic product (GDP) outside the burning sector, which means that it has an impact on Algeria's economic diversification.

Keywords: ordinary levy, economic diversification, GDP outside the burning sector, multiple regression model.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	البسمة
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: أدبيات الدراسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة
07	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجباية العادية
07	1. مفهوم الجباية العادية
08	2. أنواع الجباية العادية
14	3. جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة
15	4. الآثار الاقتصادية للجباية العادية
18	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

18	1. مفهوم التنوع الاقتصادي
19	2. محددات التنوع الاقتصادي
20	3. مؤشرات التنوع الاقتصادي
21	4. قياس التنوع الاقتصادي
24	المطلب الثالث: علاقة الجباية العادية بالتنوع الاقتصادي
25	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة
25	المطلب الأول: الدراسات السابقة التي لها علاقة بالجبابة العادية والتنوع الاقتصادي
28	المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
29	الخلاصة
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: واقع الجباية العادية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)
32	المطلب الأول: تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)
32	1. دراسة تطور إيرادات الجباية العادية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة
34	2. دراسة تطور مكونات الجباية العادية
42	المطلب الثاني: معدل الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)
43	1. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

45	2. دراسة تطور معدل الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات
46	المطلب الثالث: قياس مؤشرات التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2018/2008)
46	1. قياس مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
47	2. قياس درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط
49	3. قياس التنوع الاقتصادي في الصادرات
50	4. قياس التنوع الاقتصادي في الواردات
51	المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي
52	المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة
52	1. مدخل نظري لنموذج الانحدار الخطي المتعدد
53	2. تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد
53	3. تقييم جودة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد
55	4. شروط بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد
55	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وشكل النموذج
55	1. تحديد متغيرات الدراسة
56	2. تحديد شكل النموذج
58	المطلب الثالث: تفسير وتحليل النتائج
58	1. التفسير الإحصائي للنموذج
60	2. التفسير الاقتصادي للنموذج
62	الخلاصة

64	الخاتمة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
09	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	01
10	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني	02
32	تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)	03
34	تطور إيرادات الضرائب المباشرة	04
36	تطور إيرادات رسوم التسجيل والطابع	05
38	تطور إيرادات الرسوم على الأعمال	06
39	تطور إيرادات الضرائب غير المباشرة	07
41	تطور إيرادات الرسوم الجمركية	08
43	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	09
45	تطور معدل الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات	10
46	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018/2008)	11
48	معدل التغير في سعر البترول للبرميل، معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018/2008)	12
49	مساهمة في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)	13
50	التوزيع النسبي للواردات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)	14
57	نتائج تقدير النموذج	15

59	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد	16
60	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	17
60	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	18

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
23	مؤشر جيني (منحنى لورنز)	01
33	تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)	02
35	تطور إيرادات الضرائب المباشرة	03
37	تطور إيرادات رسوم التسجيل والطابع	04
39	تطور إيرادات الرسوم على الأعمال	05
40	تطور إيرادات الضرائب غير المباشرة	06
42	تطور إيرادات الرسوم الجمركية	07
44	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	08
56	منحنيات تطور كل من PIBHH و RD، IMID، FAF، IMMC، IMD خلال الفترة (2018/2008)	09

قائمة الملاحق:

المحتوى	الرقم
جدول توزيع (Student)	01
جدول توزيع (Fisher)	02

مقدمة

إن الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية جعلت الدول الريعية تدرك حتمية الانتقال من الاقتصاد الأحادي والتوجه نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وعلى رأس الدول الريعية الدول المصدرة للنفط التي تفتنت لضرورة عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للعائدات المالية في تمويل عملية التنمية، وهذا بفعل التقلبات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. والجزائر من بين هذه الدول، والتي أصبح استقرارها الاقتصادي الكلي مرهون بهذه التقلبات، الأمر الذي استوجب على الحكومة خلق استراتيجيات تهدف إلى التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

وتعد الأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة الجزائرية بسبب انخفاض إيراداتها المتأتية من الجباية البترولية سنة 1986 السبب الرئيسي الذي جعلها تبادر للقيام بإصلاحات عميقة شملت جميع المجالات السياسية والاجتماعية، وخصوصاً الاقتصادية. وقد شهد عقد التسعينات الانطلاقة الحقيقية لهذه الإصلاحات، بعد حصول الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر.

إن الوصول لتنوع الاقتصاد يتأتى من خلال تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية، بشكل عام والسياسة الضريبية بشكل خاص، فقد أصبح هدف السياسة الضريبية تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. حيث قامت الدولة الجزائرية بإصلاح شامل على نظامها الضريبي سنة 1991 لإعطاء الضريبة دوراً اقتصادياً واجتماعياً يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية، وبالتالي تحقيق عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وقد وفرت السياسة الضريبية في الجزائر مجموعة من الحوافز تهدف بالأساس إلى تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار ورفع معدلات النمو خارج المحروقات وترقية الصادرات، وتجسد ذلك من خلال قوانين الاستثمار ومختلف التشريعات الضريبية التي تضمنت جملة من الإعفاءات والتخفيضات لصالح القطاعات غير النفطية، من أجل تعزيز إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير الجباية العادية على تنوع الاقتصاد في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يلزمنا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الجباية العادية في الجزائر؟

2. ما المقصود بالتنوع الاقتصادي، وما هي مؤشرات قياسه؟

3. هل تؤثر الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؟
4. هل تؤثر رسوم التسجيل والطابع على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؟
5. هل تؤثر الرسوم على الأعمال على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؟
6. هل تؤثر الضرائب غير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؟
7. هل تؤثر الرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؟

2. فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اقترحنا الفروض التالية كإجابة مؤقتة لأسئلة البحث:

➤ الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

➤ الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرسوم التسجيل والطابع على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرسوم على الأعمال والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إيجاد إجابة عن التساؤلات المطروحة حول أثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي.

- الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية العادية والتنوع الاقتصادي.
- دراسة تطورات الجباية العادية في الجزائر ومدى تأثيرها على التنوع الاقتصادي.
- بناء نموذج قياسي يبين لنا أثر مكونات الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

4. أهمية الدراسة:

إن أهمية الموضوع تتبع من أهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية وفي بناء الدولة الحديثة، لذلك تركز أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على إعطاء الجباية العادية مكانتها المناسبة كأداة للاستدامة المالية والتوجيه الاقتصادي لأي بلد. ومن خلال دراستنا هذه سنركز على الدور الذي تلعبه الجباية العادية في تنوع الاقتصاد في الجزائر.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع استنادا على عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- أهمية الموضوع والذي يكمن في معرفة مدى تأثير الجباية العادية في التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- الموضوع له علاقة بالتخصص العلمي في مجال دراستنا.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا النوع من المواضيع.
- قيمة وأهمية الموضوع علميا وعمليا.

6. حدود الدراسة:

لقد تمت معالجة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالتالي:

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على دولة الجزائر.

الحدود الزمانية: ينصب هذا البحث على الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018.

الحدود الموضوعية: التعرف على مدى تأثير الجباية العادية على التنوع الاقتصادي.

7. منهج وادوات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات الفرضيات المتبناة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تقديم الإطار النظري للجباية العادية والتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي تم استخدامه في تفسير العلاقة بين الجباية العادية والتنوع الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي للدراسة، فقد اعتمدنا فيه على المنهج القياسي من خلال دراسة العلاقة الإحصائية الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحليل نتائجها.

أما أدوات الدراسة فتمثلت في الكتب والمذكرات ذات صلة بالموضوع، والمقالات والقوانين والمواقع الرسمية، وقواعد البيانات، إلى جانب الاعتماد على برنامج Eviews9.

8. صعوبات الدراسة:

عند إعدادنا لهذا البحث واجهنا العديد من الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات.
- قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.
- قلة المراجع الورقية للاستعانة بها في موضوع دراستنا.

9. هيكل الدراسة:

من أجل إنجاز هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج المطلوبة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، وكل فصل مقسم إلى مباحث كالاتي:

- الفصل الأول تحت عنوان أدبيات الدراسة والذي يضم مبحثين رئيسيين، المبحث الأول متعلق بالأدبيات النظرية للدراسة المتمثلة في الإطار المفاهيمي للجباية العادية والتنوع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيشمل الأدبيات التطبيقية للدراسة تناولنا فيه أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والتعرف على الفرق بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.
- الفصل الثاني تحت عنوان دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الجباية العادية والتنوع الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لبناء النموذج القياسي المعتمد عليه في الدراسة ودراسة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: أدبيات الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

خلاصة

تمهيد:

لقد ارتبط مفهوم الضريبة بمفهوم الدولة وظهرت بظهورها، وازدادت أهمية الضرائب كونها موردا من الموارد العامة التي تمكن من تمويل عملية التنمية، وأداة فعالة تسمح للدولة من توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها.

ومن أوجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نجد السياسة الجبائية التي تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، ولكن أيضا كأداة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد وهي تعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية. وسنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف الجباية العادية وذكر أنواعها وجدوى تقسيمها وآثارها الاقتصادية، ثم ننتقل إلى التنوع الاقتصادي من حيث تعريفه ومحدداته ومؤشراته، وفي الأخير نقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين الجباية العادية والتنوع الاقتصادي من خلال عرض نظري واستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

إن الهدف من فرض الضرائب ليس توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط، بل تؤدي أيضا أهدافا أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأضحت تشكل أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجباية العادية

تعتبر الجباية العامة في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية احتياجاتها، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها، وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية. وفي هذا الجزء سنتطرق إلى أهم الجوانب النظرية للجباية العادية.

1. مفهوم الجباية العادية:

تعرف الجباية العادية عموما على أنها "تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كالضرائب والرسوم"¹.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموعة من الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، وهي أيضا مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والاتاوت"².

كما تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS). إضافة إلى ذلك بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة³.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- تمثل الجباية العادية مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين؛

¹: محمد شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص117.

²: محمد أمين قمبروز، مصباح حراق، أثر الإيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد07، العدد01، مارس2021، ص82.

³: بوعلام ولهي، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) يومي 11-12مارس2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص05.

- تتكون الجباية العادية من نوعين هما الجباية العائدة لميزانية الدولة كالضرائب على الدخل بنسبة 100% والجبائية العائدة بصفة جزئية والمتمثلة في العائدة على الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) كالضرائب على الرسم المهني (TAP) والضرائب على الملكية العقارية (TF).

2. أنواع الجباية العادية:

يمكن حصر أنواع الجباية العادية فيما يلي:

1.2. الضرائب المباشرة والرسم المماثلة:

وهي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحملها الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبء هذه الضريبة لغيره¹. وتتقسم الضرائب المباشرة إلى:

1.1.2. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): هي ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة². والذي يتمثل في³:

- أرباح مهنية؛
- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

¹: عبد الناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص17.

²: المادة 1، من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص9.

³: المادة 2، من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص9.

الجدول رقم (01): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.000

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص23.

2.1.2. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): هي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين¹، حيث تخضع لهذه الضريبة²:

- الشركات التي اختارت الخضوع لها؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي³:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

3.1.2. الرسم على النشاط المهني: هي الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية⁴، وقد حدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% حيث يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، ويحدد معدل الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة

¹: المادة 135، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص29.

²: المادة 136، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص29-30.

³: المادة 150، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص35.

⁴: المادة 197، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص49.

25% بالنسبة لنشاطات البناء والأشغال العمومية والري، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب¹.

ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم (02): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني

حصة البلدية	حصة الولاية	حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ناتج الرسم على النشاط المهني
29%	66%	5%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والمماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021.

4.1.2. الرسم العقاري: هو رسم يفرض على الملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، وهي رسوم محصلة لفائدة البلديات دون سواها.

فحسب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة فإنه "يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة"². حيث أن الملكيات المبنية الخاضعة لهذا الرسم تتكون من³:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة؛
- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

¹: المادة 222، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص51.

²: المادة 248، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص54.

³: المادة 249، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص54.

ويحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة كما يلي¹:

- 3% بالنسبة للملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة. (غير أنه بالنسبة للملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير مشغولة سواء بصفة شخصية وعائلية أو عن طريق الكراء، تخضع لمعدل مضاعف قدره 10%.
- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية حيث:

— 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 م²؛

— 7% عندما تفوق مساحتها 500 م² وتساوي أو تقل عن 1000 م²؛

— 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².

أما المادة 261 فتتص على أنه "يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفاة من صراحة الضريبة". وتستحق على²:

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية؛
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية.

ويحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة³:

- 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية؛

- بالنسبة للأراضي العمرانية، تحد نسبة الرسم كما يلي:

— 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 م²؛

— 7% عندما تفوق مساحتها 500 م² وتساوي أو تقل عن 1000 م²؛

— 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².

- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية؛

¹: المادة 261-ب، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 56.

²: المادة 261-د، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 56.

³: المادة 261، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 58.

- إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها والتي لم تنشأ عليها بنايات منذ ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى 4 أضعاف.

5.1.2. رسم التطهير: هو رسم سنوي يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، ويحدد مبلغ الرسم على النحو التالي¹:

- ما بين 1500 دج و 2000 دج على كل محل ذو استعمال سكني؛
- ما بين 4000 دج و 14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 10.000 دج و 25.000 دج على كل أرض مهياة للتخيم والمقطورات؛
- ما بين 22.000 دج و 132.000 دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

6.1.2. الضريبة الجزائرية الوحيدة: هي ضريبة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني².

تخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون دينار جزائري (15.000.000 دج) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي³.

يحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يأتي⁴:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

¹: المادة 263، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 59.
²: المادة 282 مكرر، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 64.
³: المادة 282 مكرر 1، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 64.
⁴: المادة 282 مكرر 4، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2021، ص 65.

2.2. الضرائب غير المباشرة:

وهي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة¹، وتنقسم إلى:

1.2.2. الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة يفرض على الاستهلاك ويخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي، وعمليات الاستيراد، وعليه تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية، ويتحمل عبء هذه الضرائب المستهلك وليس المؤسسة التي يكمن دورها في تحصيل وتسديد هذه الضريبة لمصلحة الجباية مع العلم أن طريقة تحصيلها تتم بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم.

هناك معدلين مطبقين حالياً هما:

المعدل المخفض: نسبته 9% ويطبق على المنتجات والخدمات التي تمثل منفعة خاصة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

المعدل العادي: نسبته 19% ويطبق على العمليات، الخدمات والمنتجات غير خاضعة للمعدل المخفض.²

2.2.2. الرسوم الجمركية:

مما لا شك فيه أن الرسوم الجمركية أقدم الوسائل التي استعملتها الدولة في الرقابة على التجارة الخارجية، وتفرض على الواردات والصادرات. بحيث يختلف فرض ضريبة على الواردات من سلعة إلى أخرى. فلا تفرض ضريبة على السلع الضرورية لأنه ستندم المساواة في التضحية بين أفراد المجتمع حيث يدفع كل فرد فيه قدراً واحداً من الضريبة سواء كان عاجزاً أو قادراً. والهدف من فرض هذه التعريفات الجمركية ليس جبايئاً فقط، بل قد تستعمل في حماية وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة. أما الضريبة الجمركية على الصادرات فتلجأ إليها الدولة بقصد إعاقة السلع المحلية عن التصدير أو التخفيف من حجم الصادرات.³

¹: عبد الناصر نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

²: عبد الحكيم بلوفي، محاضرات في الرسم على القيمة المضافة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021/2022.

³: عبد الناصر نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3. جدوى تقسيم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة:

بالرغم من اختلاف مختصي المالية العامة على معيار معين للترقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أنه يعتبر من بين أهم التقسيمات، حيث أن لكل نوع مزاياه وعيوبه وفق ما يلي¹:

1.3. من حيث مدى ثبات الحصيلة:

تتميز الضرائب المباشرة بثبات حصيلتها السنوية مقارنة بالضرائب غير مباشرة المفروضة على وقائع تحدث كل يوم، كونها تفرض على الثروات والدخول التي تتصف باستمرار نسبي كفوائد السندات والأجور، على عكس الضرائب غير مباشرة التي تفرض على تصرفات متقطعة قد يقوم بها الأفراد أو لا يقومون بها.

2.3. من حيث مرونة الحصيلة:

يقصد بمرونة الحصيلة مدى إمكانية الدولة زيادة حصيلة الضرائب إذا احتاجت لذلك في ظروف معينة، ويمكن زيادة حصيلة كلا من الضرائب المباشرة وغير مباشرة، برفع أسعار الضرائب المباشرة، أما بالنسبة للضرائب غير مباشرة فنقوم برفع قيمة السلع الاستهلاكية التي تفرض عليها.

3.3. من حيث الاقتصاد في نفقات التحصيل:

بالنسبة للضرائب غير مباشرة فهي تحتاج الى نفقات كثيرة لما يتطلبه من موظفين لمراقبة الوقائع والتصرفات التي تفرض على أساسها الضريبة.

أما الضرائب المباشرة فهي تميز بقلّة نفقات تحصيلها لسهولة تصنيفها وتحصيلها كونها لا تحتاج الى عدد كبير من الموظفين لتقديرها.

4.3. من حيث تحقيق العدالة:

تفرض الضرائب المباشرة على الدخل أو رأس المال، ولكي تحقق العدالة لا بد أن يأخذ المشرع بالضريبة الاعتبار الشخصية للمكلف. بينما الضرائب غير مباشرة لا تراعي الظروف الشخصية للمكلف كونها تفرض على الجميع دون تمييز ما يمثل عبئاً إضافياً على المكلفين بها، لذا تعتبر ضرائب غير عادلة.

5.3. من حيث الوعي الجبائي:

يشعر المكلف بالضرائب المباشرة بأنه يساهم في تمويل النفقات العمومية ما يعزز الثقة بينه وبين الدولة، أما الضرائب غير مباشرة فلكونها تفرض على الانفاق، فإن المكلف لا يشعر بها لأنها تدفع أساساً

¹: آيت قاسي عزو رضوان، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019، ص 49-50.

بواسطة المنتجين والمستوردين، ثم يقومون بنقل عبئها إلى المستهلك مباشرة، والذي يقوم بدوره بدفعها كجزء من سعر السلعة أو الخدمة.

4. الآثار الاقتصادية للجباية العادية:

تنقسم الآثار الاقتصادية للجباية إلى قسمين:

1.4. الآثار الاقتصادية غير المباشرة¹:

ويقصد بها المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي التي تتمثل في:

1.1.4. استقرار الضريبة: ويتمثل في تحديد شخص يتحمل العبء الحقيقي للضريبة، فإذا تحمل المكلف القانوني نهائياً قيمتها فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة، ولا تثير هذه الظاهرة صعوبة لأنها تقلص من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها. أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل الضريبة إلى شخص آخر فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة، وهي تثير العديد من الصعوبات، فهناك علاقة قانونية بين المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية إلا أن العبء النهائي للضريبة يمكن أن ينقل من إلى شخص آخر غير المكلف القانوني الذي تربطه به علاقة اقتصادية وهذا الأخير قد يتمكن من نقل العبء إلى شخص ثالث وهكذا.

2.1.4. انتشار الضريبة: يتأثر دخل المكلف بالضريبة النهائي بعبئها بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، وذلك يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك، وبالتالي تتناقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية. ويؤدي ذلك بالتبعية إلى تقليل إنفاقهم على الاستهلاك، وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكاتهم، إلا أن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية، وعادة ما تتدخل ظروف وعوامل معينة لتخفف من حدة الانتشار وتؤدي إلى القضاء على فاعليته.

3.1.4. التخلص من عبء الضريبة: تمثل الضريبة عبئاً على المكلف بها، يدفعه إلى محاولة التخلص منها إما بنقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلص منها بصورة جزئية أو كلية. والذي يدفع الفرد إلى محاولة التخلص من عبئها عدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها، كما أن إحساسه بثقل عبئها بصورة خاصة عندما يكون محملاً بالعديد من الضرائب أو عندما تكون معدلاتها مرتفعة، تجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلص منها تخلص مسموح لا يخالف القانون يسمى التهرب الضريبي، وتخلص غير مسموح ويحدث مخالفة لأحكام التشريع الجبائي يسمى الغش الضريبي.

¹: محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص167-ص169.

2.4. الآثار الاقتصادية المباشرة¹:

تنشأ هذه الآثار بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين، حيث تتحدد بأمرين وهما مقدار مبلغ الضريبة المستحقة والأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب، وسنتناول ما يلي:

1.2.4. آثار الضرائب على الاستهلاك:

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح.

ويترتب عن ذلك تأثير حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات بمعدل الضريبة على مستوى الأسعار، فالمكلفون ذو الدخل المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها وتميل الأسعار إلى الانخفاض، إذ أن درجة مرونة الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، حيث درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن. كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير بالضريبة، فأصحاب الدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومنه لا يقلل من استهلاكهم لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما أصحاب الدخل المنخفض فيتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات خاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن. ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، ففي حالة تجميد حصيلة الضريبة يتجه الاستهلاك نحو الانخفاض، أما إذا قامت الدولة باستخدام هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من طرف الأفراد نتيجة فرض الضريبة ويعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

2.2.4. آثار الضريبة على الادخار:

إن أثر الضريبة على الادخار العام يكون أثرا إيجابيا إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك، إن فرض الضريبة يؤثر على دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل إنفاقهم على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما. ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا، فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة رفع معدل الضريبة، ويختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع الضرائب:

¹: محمد عباس محرزى، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010، ص135-ص140.

- فالضرائب التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي، أي الضرائب المباشرة بصفة عامة تضر بالادخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلق بـ أصحاب الدخل المرتفعة.
- الضرائب التي تؤدي بطريقة غير مباشرة الى تشجيع المدخرات، المتمثلة في الضرائب غير المباشرة المتعلقة بالإنفاق والضرائب على السلع الاستهلاكية والرسوم الجمركية، يكون تأثيرها نتيجة انخفاض في الاستهلاك.

3.2.4. آثار الضرائب على الإنتاج:

يكون التأثير بالنقصان، حيث يتأثر الإنتاج نتيجة تأثر الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وكما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى نقصان الاستثمار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فيتأثر مقدار الربح المحقق. فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، وبالتالي يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها. وكننتيجة لفرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع إنتاج أخرى قليلة العبء الضريبي وهذا ما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

4.2.4. آثار الضرائب على التوزيع:

قد ينتج على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة. وهذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبء على الطبقة الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. وكذلك تؤثر الدولة على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الحصيلة الضريبية في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل.

5.2.4. آثار الضرائب على الأسعار:

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول. بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلاً، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، وفي حالة الانكماش تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة في تشجيع الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كسواء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال، فإن هؤلاء يستخدمون تلك المبالغ لزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار.

والجدير بالذكر أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقا لظروف فرضها.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على المورد السياحي أو غيرها أن تعمل على التنوع الاقتصادي حيث أنه مرتبط عموما بالإنتاج وتقسيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية المختلفة للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد.

1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض حيث يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بشكل عام على أنه "توزيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدًا"¹.

ويعرف أيضا على أنه: "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"².

كما أن هناك من يربط التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل (تنوع الهيكل الإنتاجي)، ويقصد به: "تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزاناً نسبية متناسبة ومتوازنة"، والبعض الآخر يربطه بهيكل الصادرات السلعية، بحيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع لانخفاض مزمن"³.

¹ : Stephen M.kapunda, **Diversification and poverty Eradication in Botswana**, Sournal of Africa studies, Vol (17) , N°02 (2003) ,p51.

²: سليم العمراوي، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص69.

³ : Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, **Economic diversification in Algeria**, Global journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhder, Eloued, Algeria, N°02, April 2017, p76

أما في شقه المالي، يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية¹.

وفيما يخص البلدان المنتجة للنفط فإن التنوع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد المطلق على قطاع النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية العامة، من خلال تنمية قطاع غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، كما يقصد به تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص، وهو تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له اسباب البقاء خارج نطاق النفط².

من خلال ما سبق يمكننا القول أن التنوع الاقتصادي يقصد به تنوع مصادر الدخل، أي تعزيز القاعدة الإنتاجية، وإثراء مساهمة القطاعات الإنتاجية سواء السلعية أو الخدماتية في الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية، وبالتالي تجنب المشاكل والمخاطر التي يمكن أن تصيب الاقتصاد عند الاعتماد على مورد أو قطاع واحد.

ويمكننا تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي في مجموعة من النقاط أهمها³:

- حماية الاقتصاد من التعرض للصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل معها؛
- خلق بيئة اقتصادية تشجع عملية الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات والتقليل من الواردات؛
- تقليل خطر الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد أو عدد محدود من القطاعات الإنتاجية، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية.

1. محددات التنوع الاقتصادي:

تتعدد محددات التنوع الاقتصادي وتشمل أربع فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي⁴:

¹: حدة أوضافية، رايح خوني، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد07، 11 جوان 2017، ص56.

²: علي لحوول وآخرون، التنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000/2020، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد12، العدد02، 2021، ص151.

³: حمزة سايب وآخرون، التنوع وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المركز الجامعي نور البشير، البيض، المجلد06، العدد01، 2021، ص134.

⁴: بلقاسم بن علال وآخرون، واقع التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجزائر، المجلد 07، العدد02، جانفي 2021، ص505.

1.2. الحكومة:

هي النشاط الذي تقوم به الإدارة، ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء وتتألف هذه القرارات إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيث توفر الحكومة الجيدة مساعدة على زيادة التنوع الاقتصادي.

2.2. القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التنوع الاقتصادي، و ذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي كالأستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة على سبيل المثال، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع السياسات الصناعية التجارية المواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة. لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص كتحسين مناخ الأعمال من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

3.2. الموارد الطبيعية:

تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد الطبيعية وإنما بالاستغلال الأمثل والكافي لتلك الموارد.

4.2. القدرات المؤسسية والموارد البشرية:

تساعد القدرات المؤسسية والموارد البشرية على تعزيز قدرات وإمكانات التنوع الاقتصادي، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية). ويعتبر التنوع الاقتصادي عاملا مهما في توزيع الدخل وللتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها.

3. مؤشرات التنوع الاقتصادي:

توجد العديد من المؤشرات الدالة على مدى التنوع الاقتصادي لأي دولة، أهمها¹:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

¹: أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 23.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناج المحلي الإجمالي؛
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

4. قياس درجة التنوع الاقتصادي:

يتم قياس التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشرات إحصائية مختلفة من حيث الكفاءة والملاءمة لأغراض القياس. بحيث تعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كمؤشر فلاديمير كوسوف ومؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، بالإضافة إلى مؤشر تركيز الصادرات. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي¹.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع، فهي أيضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، الخ. وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي²:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛

¹: بلقاسم بن علال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص505.

²: المرجع السابق، ص506.

- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركيز في الصادرات.

وفيما يلي نذكر أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنوع الإقتصادي:

1.4. مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl-Hirshman):

هو المؤشر الاقتصادي الأكثر استخدامًا وقد تم استخدام هذا المؤشر من قبل المحاكم الأمريكية عام 1982 لقياس السوق للتركيز على مكافحة الاحتكار. ويستخدم أيضا على نطاق واسع في التجارة الخارجية لقياس تركيز الصناعات أو أحد فروع القطاع أو قياس تركيز أسواق التجارة الخارجية المستخدمة في أنظمة التنمية العالمية و مؤشرات نظام التحليلات والمعلومات التجارية. حيث يتم حسابه كمجموع مربعات كل قطاع من قطاعات الإنتاج المشاركة في الناتج الإجمالي (أو أحيانا كجذر تربيعي لمجموع المربعات)، ويأخذ المؤشر الصيغة التالية¹:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{\bar{x}}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

x_i : هو الناتج الإجمالي للقطاع i ؛

x : هو إجمالي الناتج الإجمالي ؛

N : هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و 1. إذا كان المؤشر قريبًا من الصفر ، فهذا يشير إلى وجود تنوع اقتصادي ؛ خلاف ذلك ، إذا كان المؤشر قريبًا من 1 ، فهذا يشير إلى أن المورد وفير وهذا ما تؤكدته نظرية المرض الهولندي التي تنص على هيمنة قطاع المواد الخام في اقتصاد معين ومساهمة منخفضة جدًا في القطاعات الأخرى في القيمة المضافة للاقتصاد.

2.4. مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimir-Cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالي²:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

¹ : Samir B Maliki and others, **Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing**, Algeria, Review MECAS, V° 17, N°1, March 2021, p14.

²: أحمد ضيف، أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص24.

كلما أصبحت قيمة $\text{Cos} = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

3.4. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، وبحسب وفق الصيغة التالية:¹

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ؛

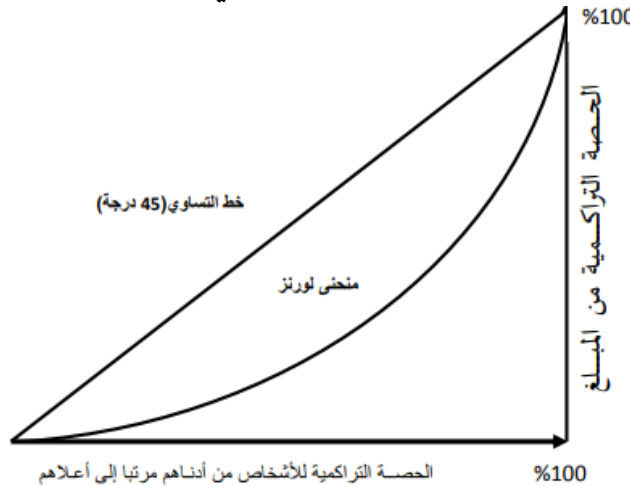
h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

تتراوح قيمة مؤشر التنوع ما بين 0 و 1 ويقاس مدى الاختلاف هيكل صادرات الدولة i ومتوسط العالم، حيث 1 تعني اختلاف كبير.

4.4. مؤشر جيني (معامل التركيز) (Index Gini):

يستعمل هذا المقياس لقياس الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي، ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، حيث يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنز ويقاس بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث²؛ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مؤشر جيني (منحنى لورنز)



المصدر: موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019، ص 167.

¹: أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص 24.

²: Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alsaafiah, op.cit, p78.

وهناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر منها:¹

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1}) \times (y_k + y_{k-1})$$

حيث x_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، يمثل المحور الأفقي Y_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة)، حيث تكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 7.0 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 5.0-7.0 ومتوسطة إذا تراوحت بين 5.0-25.0 وضعيفة إذا انخفضت عن 25.0.

المطلب الثالث: علاقة الجباية العادية بالتنوع الاقتصادي

تستخدم الجباية في الأساس كأداة تمويلية للنشاط الاقتصادي، ويتطور دور الضريبة أصبح للجباية أهداف أخرى غير الهدف المالي رغم أهميته، وترتبط فعالية السياسة الجبائية تبعاً للمعيار الاقتصادي بمدى قدرتها على تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية المختلفة والتي وضعت لأجلها².

ويعتبر هدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من بين الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الجبائي في الجزائر، وخاصة مع الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الإنتاج خارج قطاع المحروقات الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر، لذلك فحتمية تنوع الاقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه وذلك للتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد. وعادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاث أهداف رئيسية متداخلة هي تثبيت النمو الاقتصادي خارج المحروقات أي استقرار معدل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية³.

¹: محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، التنوع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص7.

²: العباس بهناس، السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها، المركز الجامعي، الجلفة، ص281.

³: زهية لموشى، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص16.

وقد تضمنت السياسة الجبائية في الجزائر مؤخرا مجموعة من الإعفاءات والتحفيزات الجبائية تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها¹:

- تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة، وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي والتكنولوجيات الجديدة.
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي إلى تنوع النشاط الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى تنوع الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة، ومن ثم اتساع الوعاء الضريبي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بإعفاءها من جميع الضرائب.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

سنحاول في هذا الجزء التعرف على بعض الدراسات السابقة التي قد تناولت مواضيع مشابهة لموضوع بحثنا، وكذا التعرف على أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي لها علاقة بالجبائية العادية و التنوع الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الجبائية العادية و كذا موضوع التنوع الاقتصادي غير أنه لم تكن هناك دراسات كافية تناولت موضوع ربط الجبائية العادية بالتنوع الاقتصادي وهذا ما يعتبر بمثابة إضافة تقدمها هذه الدراسة حيث يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت لإحدى جوانب دراستنا وتقاطعت معها حسب التسلسل التالي:

الدراسة الأولى: دراسة من إعداد علي لحول، محمد عبد الغني كرار، بن ديمة نسرين، 2021، بعنوان "التنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة (2020/2000)"، ورقة بحثية في مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أهمية التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوصلت إلى ضرورة التنوع الاقتصادي وذلك باستغلال الإمكانيات في قطاع الزراعة والصناعة من خلال ترقية القطاع الخاص وتنويع الصادرات، ولنجاح عملية التنوع الاقتصادي ضرورة خلق إطار مؤسساتي داعم للنمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: دراسة من إعداد أسماء قرفي، رقية بوحيزر، 2021، بعنوان "أثر الجبائية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، دراسة قياسية

¹: فيرال منال، هاجر قريشي، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2020، ص 29.

باستخدام نموذج **PANEL-ARDL** خلال الفترة (2019/1990)، ورقة بحثية في مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2021. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة 2019/1990 باستخدام طريقة **PMG**. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التراجع المستمر في أسعار النفط أثر بشكل سلبي على دول العينة خلال فترة الدراسة ما جعلها تطبق العديد من الإصلاحات على هياكلها الجبائية بغرض ضمان ديمومة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، بشكل أتاح لها تحصيل إيرادات عامة إضافية مكنتها من ضمان استمرارية الإنفاق العام ما انعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في هذه الدول.

الدراسة الثالثة: دراسة من إعداد زهير عماري، رفيق سعدون، عنتر بوتيار، 2021، بعنوان "أثر مؤشر التنوع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج (ARDL) الفترة (2019/1980)-حالة الجزائر مع الإشارة للنموذج النرويجي"، ورقة بحثية في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جهود الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي بمختلف أشكاله، وذلك من خلال إبراز أثر مؤشر التنوع على النمو الاقتصادي خارج المحروقات، باستخدام النموذج الديناميكي (ARDL) مع الاستلham بالنموذج النرويجي الرائد في حوكمة إدارة موارده النفطية. وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة تنوع القاعدة الاقتصادية لم تتجع من الرفع من معدلات النمو خارج المحروقات في المدى الطويل، لكنها بطيئة على المدى القصير متسمة بغلة الحجم المتناقصة، واقترحت الدراسة على ضرورة استعمال النفط وسيلة لتنمية صناعات جديدة مستديمة غير معتمدة على استمرار عملية استخراج النفط.

الدراسة الرابعة: دراسة من إعداد بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال، 2021، بعنوان "واقع التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي"، ورقة بحثية في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي من خلال محاولة معرفة مدى مساهمة حجم القيم المضافة في القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات المعبر عنها كمحركات رئيسية للتنوع الاقتصادي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه كمؤشر للنمو الاقتصادي في اقتصاديات هذه الدول، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية لبيانات البنابل خلال الفترة بين 1990 و2018، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه الدول تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات هذه الدول على النمو الاقتصادي.

الدراسة الخامسة : دراسة من إعداد آيت قاسي عزو رضوان، 2020، بعنوان "أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (2017/1990)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019. وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي.

الدراسة السادسة: دراسة من إعداد كنزة حمدود، 2019، بعنوان "مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات، دراسة قياسية للفترة (2017/1986)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018. وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر كل من سعر الصرف، معدل التضخم، التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان - هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الصادرات لها أثر ايجابي على النمو من خلال المساهمة في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الإيجابية التي تؤدي لرفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي.

الدراسة السابعة: دراسة من إعداد أمنة دربال، سماح فرماس، 2018، بعنوان "دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2016/2010)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة من خلال مدى مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة وكذا تغطية النفقات العمومية، وقد توصلت إلى أن موارد الجباية العادية في الجزائر تبقى ضعيفة بالنظر إلى نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية، ومن جهة أخرى عدم قدرتها على تغطية النفقات العمومية سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وبهذا يمكن القول أن الحكومة فشلت في تحقيق الهدف المسطر عبر الإصلاحات الجبائية المتتالية منذ 1992 والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.

الدراسة الثامنة: دراسة من إعداد بللعا أسماء، 2018، بعنوان " دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر والوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على توجهات السياسة الضريبية في الجزائر ومدى

إسهامها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز أهم الحوافز الضريبية التي أقرتها السلطات العمومية بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، وقد توصلت إلى أن السياسة الضريبية المتبعة في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، فقد كان أداؤها متواضعاً جداً في تفعيل الاستثمار وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الدراسة التاسعة: دراسة من إعداد راوية بريك، 2016، بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي للفترة (2014/1990)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016/2015. وقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الجبائية (البتروولية والعادية) على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014. وقد تم التوصل من خلال نموذج الانحدار المتعدد إلى أن الجبائية العادية لها أثر معنوي على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة، في حين لا يوجد أثر معنوي للجبائية البتروولية على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما توصلت إلى أنه يمكن للجبائية العادية تعديل بعض المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب فيه كما أنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد وبالتالي يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالرغم من تناولنا لمواضيع مشابهة في متغيرات الدراسة إلا أنه يوجد فرق بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية، لذا سنتطرق إلى أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

1. أوجه التشابه:

- التطرق لمختلف الأبعاد النظرية حول الجبائية والتنويع الاقتصادي أو النمو الاقتصادي.
- تقارب كبير في أهداف الدراسة التي تتمثل في التعرف على مدى تأثير الجبائية على النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.

2. أوجه الاختلاف:

- اختلاف الحدود المكانية في الدراسة والتي لم تشمل بعضها على معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري؛
- اختلاف في فترة الدراسة المعتمد عليها حيث تمت دراستنا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018؛
- اعتماد أساليب ونماذج إحصائية مختلفة في تطبيق الدراسة القياسية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب النظرية لما يتعلق بالجباية العادية ومختلف مكوناتها المقسمة إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، كما تم التعرض للآثار الاقتصادية للجباية العادية والتي بدورها تنقسم أيضا إلى مباشرة وغير مباشرة. وكذا التعريف بالتنوع الاقتصادي ومحدداته ومختلف مؤشرات قياسه، حيث يمكن القول أن التنوع الاقتصادي يعتبر سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق تنوع القطاعات الإنتاجية وبالتالي تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنوع مصادر الإيرادات العامة. كما تم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

تمهيد

المبحث الاول: واقع الجباية العادية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي

خلاصة

تمهيد:

يعتبر التنوع الاقتصادي من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الجزائر لتحقيقها لما له من أهمية كبيرة في استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، إلا أنه بعد انهيار أسعار النفط وتراجع إيرادات الجباية البترولية حظيت الجباية العادية في الجزائر باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم تخصيص هذا الفصل لمعرفة مدى تأثير الجباية العادية على التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث سنقوم بدراسة أثر مكونات الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والمتمثلة في كل من الضرائب المباشرة، رسوم التسجيل والطابع، الرسوم على الأعمال، الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية تعبيرا عن الجباية العادية، في حين يتم التعبير عن التنوع الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008) بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد والبرنامج الإحصائي Eviews.9.

المبحث الأول: واقع الجباية العادية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة تطور كل من الجباية العادية بمختلف مكوناتها وتقدير مساهمتها في الإيرادات العامة، كما سنتطرق إلى دراسة معدل الضغط الجبائي، وقياس مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة تطور الجباية العادية في الجزائر

عرفت الجباية العادية في الجزائر تغيرات في إيراداتها خلال السنوات السابقة، ومن خلال المطلب الأول سنحاول دراسة تطور مختلف إيراداتها خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018.

1. دراسة تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال الفترة (2018/2008):

تعتبر الإيرادات الجبائية من بين أهم المصادر الرئيسية للإيرادات العامة، حيث تتضمن كل من الجباية العادية والجبائية البترولية، ومن خلال الجدول والشكل التاليين سنعرض تطور إيرادات الجباية العادية وأهميتها في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(03): تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

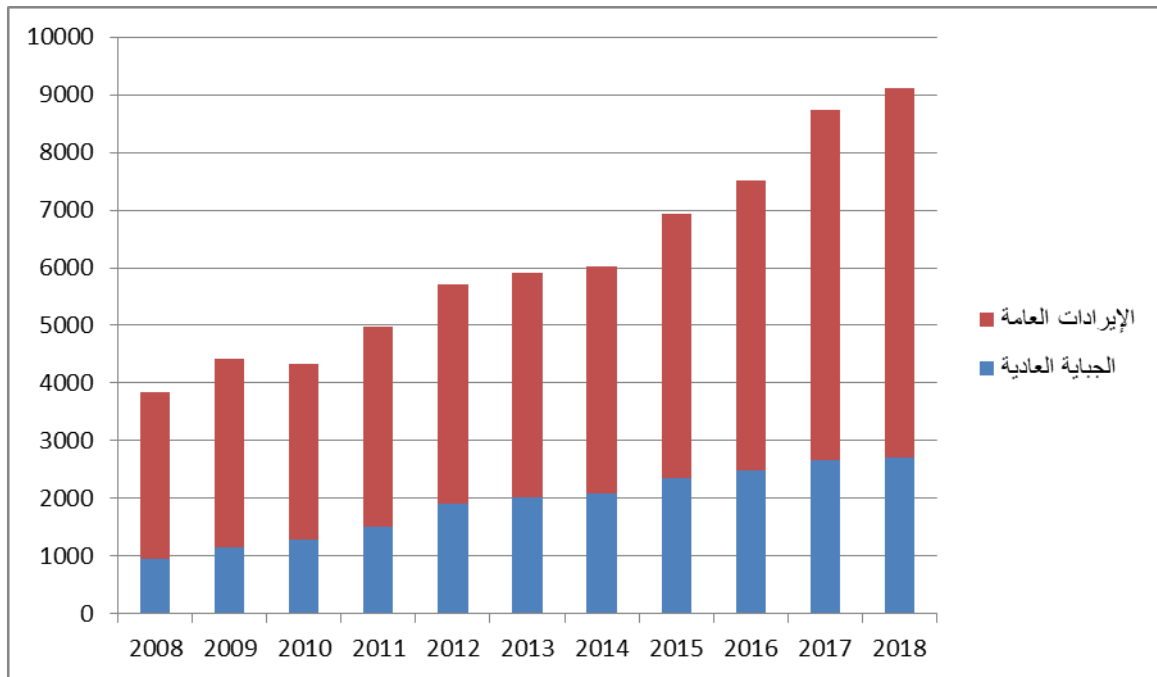
الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية العادية (1)	نسبة تطور الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة (2)	نسبة مساهمة (1) في (2) بـ (%)
2008	958.3	-	2895.2	33.10
2009	1146.1	19.60	3275.4	34.99
2010	1280.5	11.73	3056.7	41.89
2011	1511.4	18.03	3474.1	43.50
2012	1911.2	26.45	3804.5	50.24

52.12	3890.8	06.10	2027.7	2013
53.26	3924.1	03.03	2089.8	2014
51.72	4563.8	12.95	2360.4	2015
19.58	5026.1	05.58	2492.0	2016
43.83	6072.3	06.81	2661.7	2017
42.36	6405.2	01.93	2713.2	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21.

الشكل رقم(02): تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع إيرادات الجباية العادية منذ 2008 إلى غاية 2018. حيث قدرت سنة 2008 بـ 958.3 مليار دج ثم ارتفعت إلى 1911.2 مليار دج سنة 2012، وواصلت في الارتفاع خلال السنوات الموالية إلى أن بلغت 2360.4 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 2713.2 مليار دج سنة 2018. في حين نلاحظ تذبذب في نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة حيث

كانت سنة 2008 تساهم بنسبة 33.10%، وارتفعت لتصل سنة 2015 إلى 52.72% وتمثل في هذه السنة اعلى نسبة ساهمت بها الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة، لتتخفف مرة أخرى إلى 42.36% سنة 2018، حيث يعود عدم استقرار هذه النسب إلى عدم استقرار النظام الضريبي الأساسي الذي يعتبر القاعدة الأساسية للجباية العادية، وكذا تذبذبات أسعار البترول التي تؤثر بدورها على نسب مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في الإيرادات العامة، وبالرغم من الإصلاحات التي طبقتها السلطات لتحسين القطاع الضريبي إلا أن قيم الإيرادات الجبائية العادية تعتبر قيم متواضعة بالنسبة للإيرادات العامة.

2. دراسة تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2018/2008):

تنقسم الجباية العادية إلى عدة عناصر من حيث الإيرادات التحصيلية. وفي هذا الجزء سنحاول دراسة تطور مختلف هذه المكونات خلال فترة الدراسة.

1.2. دراسة تطور إيرادات الضرائب المباشرة:

يمثل الجدول والشكل التاليين مختلف الإيرادات المقدرة والإيرادات المنجزة للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(04): تطور إيرادات الضرائب المباشرة خلال الفترة (2018/2008)

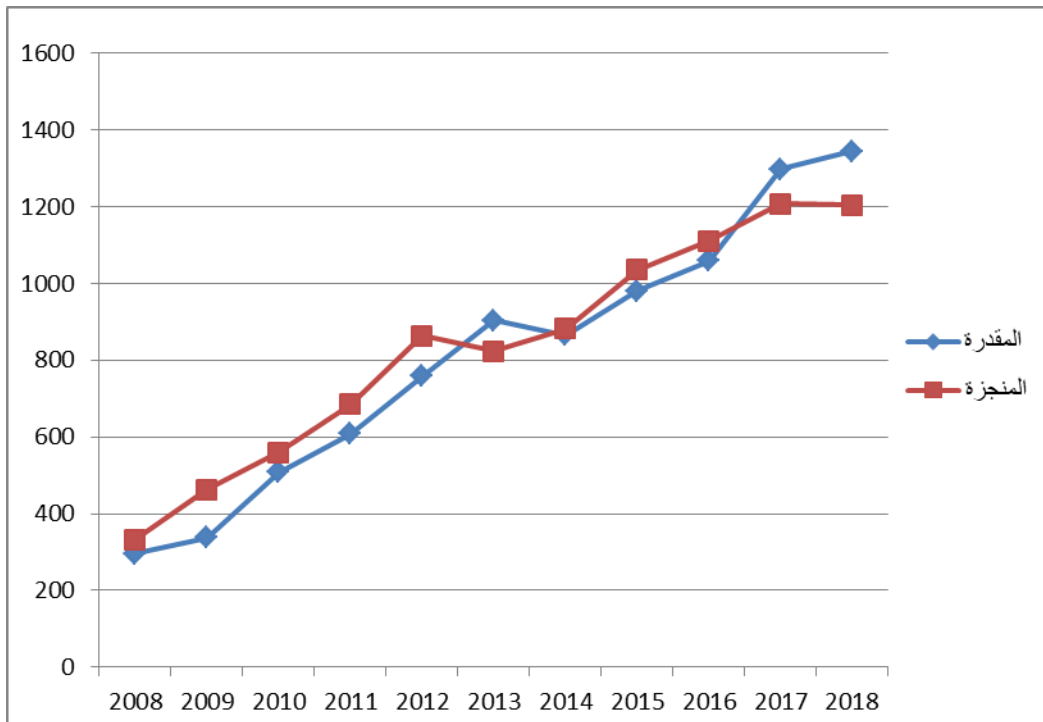
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المنجزة	الإنجازات بـ%
2008	296.2	331.9	112.08
2009	336.9	462.5	137.29
2010	508.6	560.4	110.19
2011	608.3	685.2	112.64
2012	757.8	862.9	113.86
2013	903.0	823.0	91.14
2014	866.1	882.2	101.85

105.55	1035.1	980.7	2015
104.91	1110.2	1058.2	2016
93.06	1207.7	1297.7	2017
89.55	1203.6	1344.1	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21.

الشكل رقم (03): تطور إيرادات الضرائب المباشرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك تزايد كبير في إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2008، حيث أنه في سنة 2008 تم تقدير إيرادات بـ 296.2 مليار دج وتم تسجيل إيرادات منجزة أكبر بقيمة 331.9 مليار دج، واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 980.7 مليار دج وبقيمة منجزة بلغت 1035.1 مليار دج، ثم ارتفعت القيمة المقدرة إلى 1344.1 مليار دج في المقابل تم تسجيل إيرادات منجزة أقل من المقدرة حيث بلغت 1203.6 مليار دج سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع في إيرادات الضرائب المباشرة إلى الزيادة المستمرة في مكونات الضرائب المباشرة خاصة الضرائب على الدخل الإجمالي لكونها ضرائب تقتطع مباشرة من المصدر، فقد شهدت زيادة كبيرة في

السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى التعديلات القانونية التي طرأت على نظام الأجور وارتفاع حجم الكتلة الأجرية في مختلف قطاعات الوظائف العمومية، وكذا تغيير سلم الضريبة التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

2.2. تطور إيرادات رسوم التسجيل والطابع:

يمثل الجدول والشكل التاليين مختلف الإيرادات المقدرة والإيرادات المنجزة لرسوم التسجيل والطابع خلال فترة الدراسة.

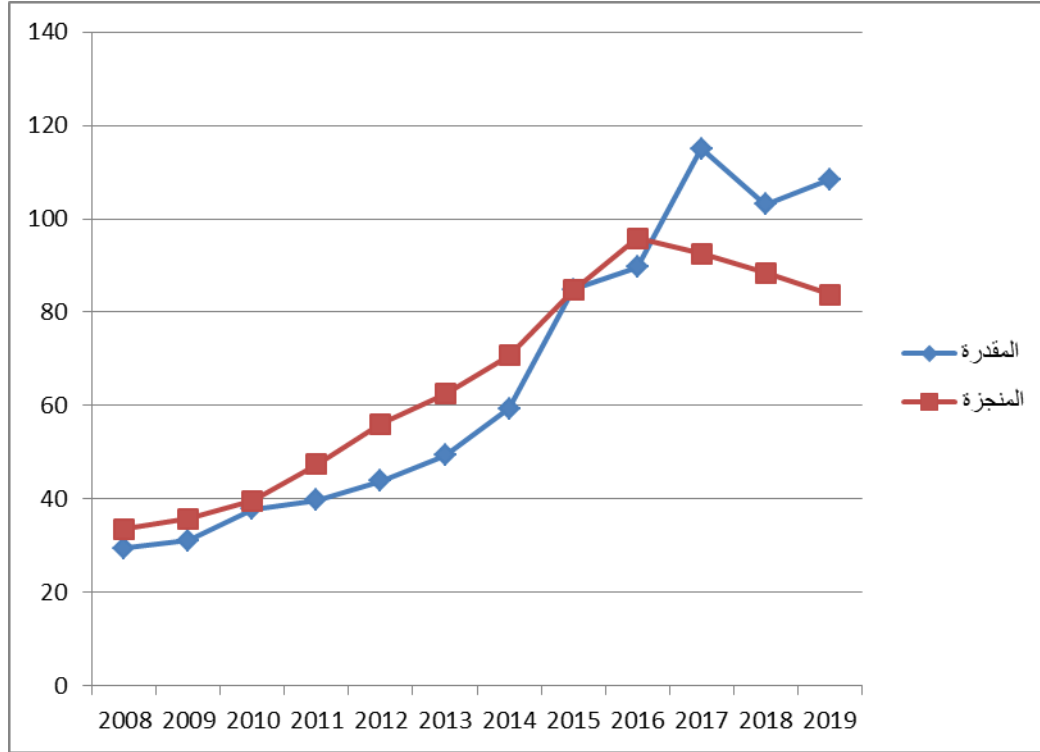
الجدول رقم(05): تطور إيرادات رسوم التسجيل والطابع

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المنجزة	الإنجازات بهـ%
2008	29.5	33.6	113.98
2009	31.1	35.8	115.16
2010	37.8	39.6	104.90
2011	39.7	47.4	119.33
2012	43.8	56.1	128.16
2013	49.4	62.5	126.56
2014	59.3	70.7	119.34
2015	84.9	84.7	99.78
2016	89.7	95.8	106.74
2017	115.0	92.6	80.54
2018	103.1	88.4	85.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21.

الشكل رقم (04): تطور إيرادات رسوم التسجيل والطابع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن حاصل رسوم التسجيل والطابع في ارتفاع ملحوظ خلال الفترة 2008 إلى غاية 2016 حيث حققت سنة 2008 مقدار 33.6 مليار دج بنسبة انجاز 113.98% واستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2012 مقدار 56.1 مليار دج بنسبة انجاز 128.16%، إلى غاية سنة 2016 وتعتبر أكبر مساهمة لها بقيمة 95.8 مليار دج. وترجع هذه الزيادة التي طرأت على حواصل رسوم التسجيل والطابع في بداية فترة الدراسة إلى زيادة المعاملات بين مختلف أفراد المجتمع من خلال شراء الطوابع المختلفة للوثائق الضرورية لهذه المعاملات الاقتصادية، مما أدى إلى تطورها وزيادة إيراداتها. ثم بدأت في الانخفاض سنتي 2017 و2018 بحيث قدرت بـ 92.6 مليار دج و88.4 مليار دج على التوالي.

3.2. تطور إيرادات الرسوم على الأعمال:

يمثل الجدول والشكل التاليين مختلف الإيرادات المقدرة والإيرادات المنجزة للرسوم على الأعمال خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): تطور إيرادات الرسوم على الأعمال

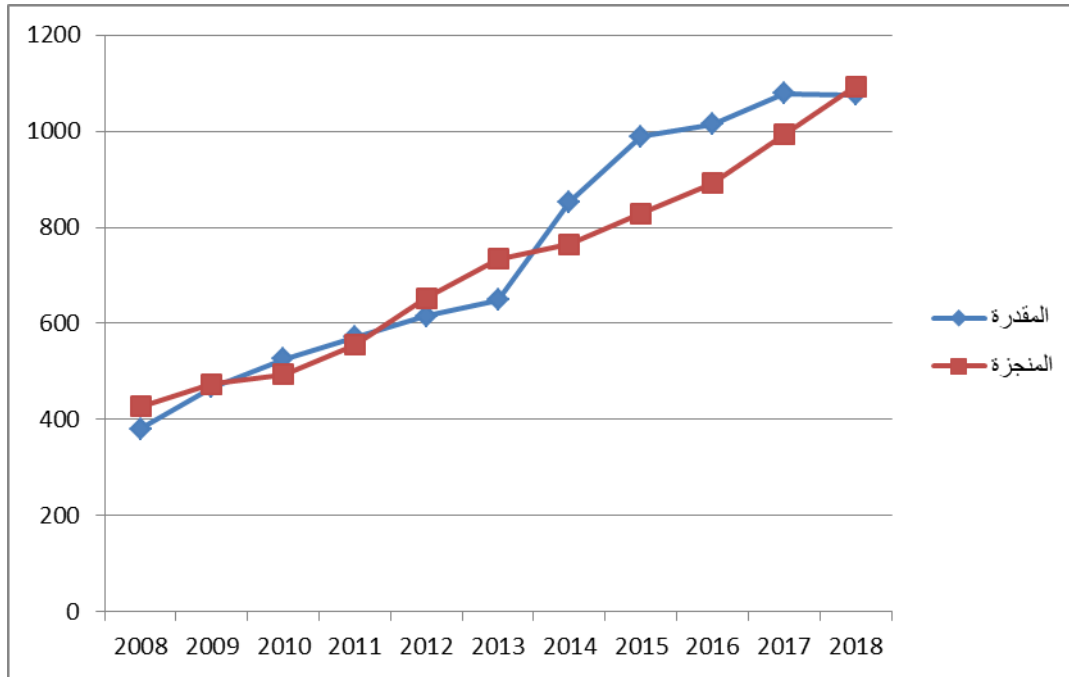
الوحدة: مليار دج

الإنجازات بهـ%	الإيرادات المنجزة	الإيرادات المقدرة	السنوات
112.27	426.8	380.2	2008
101.65	474.3	466.6	2009
93.94	494.4	526.3	2010
97.17	554.7	570.8	2011
106.12	653.2	615.5	2012
113.13	734.4	649.2	2013
89.68	765.3	853.3	2014
83.83	829.1	989.0	2015
87.9	891.7	1014.4	2016
92.13	992.8	1077.6	2017
101.67	1093.0	1075.0	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21. [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz))

الشكل رقم (05): تطور إيرادات الرسوم على الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

من الجدول والشكل أعلاه يبدو أن الرسوم المختلفة على الأعمال المنجزة في الاتجاه العام لها ظل متزايدا من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2008 قيمة 426.8 مليار دج وفي سنة 2012 سجلت قيمة 653.2 مليار دج، لتظل في تزايد مستمر حيث سجلت سنة 2014 قيمة 765.2 مليار دج إلى أن بلغت قيمتها 1093 مليار دج سنة 2018، وهذا الارتفاع من سنة إلى أخرى يعود إلى الرسم على النشاط المهني والتقدير الجيد لبعض الضرائب والرسوم.

4.2. تطور إيرادات الضرائب غير المباشرة:

يمثل الجدول التالي مختلف الإيرادات المقدرة والإيرادات المنجزة للضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (07): تطور إيرادات الضرائب غير المباشرة

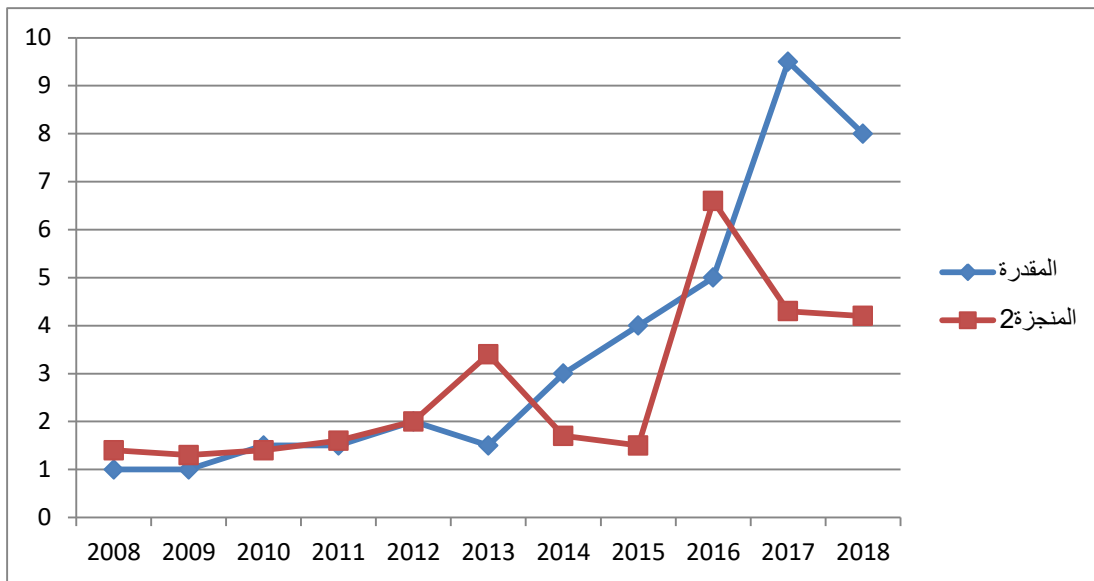
الوحدة: مليار دج

الإنجازات بـ%	الإيرادات المنجزة	الإيرادات المقدرة	السنوات
140.58	1.4	1.0	2008

125.84	1.3	1.0	2009
95.14	1.4	1.5	2010
106.50	1.6	1.5	2011
100.00	2.0	2.0	2012
230.55	3.4	1.5	2013
55.83	1.7	3.0	2014
37.53	1.5	4.0	2015
132.24	6.6	5.0	2016
44.72	4.3	9.5	2017
52.26	4.2	8.0	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21.

الشكل رقم (06): تطور إيرادات الضرائب غير المباشرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن تطور الضرائب غير المباشرة المنجزة متذبذب من سنة إلى أخرى حيث خلال الفترة (2013/2008) هناك تزايد مستمر في الضرائب غير المباشرة حيث سجلت سنة 2008 قيمة 1.4 مليار دج وارتفعت قيمتها إلى 3.4 مليار دج سنة 2013، مع حدوث زيادات طفيفة من سنة لأخرى في تلك الفترة وذلك راجع إلى تنازل في الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات. أما في سنة 2014 فنلاحظ انخفاض كبير في الضرائب غير المباشرة حيث بلغت قيمتها 1.7 مليار دج وذلك بسبب ازدياد في الوزن النسبي للضرائب على المداخل والأرباح، لتتواصل قيمتها في الانخفاض سنة 2015 إلى 1.5 مليار دج. من ثم نلاحظ ارتفاع كبير بلغت قيمته 6.6 مليار دج وذلك راجع إلى سيطرتها على هيكل الإيرادات الضريبية، لتتخفف مرة أخرى سنتي 2017 و2018 حيث بلغت قيمتها 4.3 و4.2 على التوالي.

5.2. تطور الرسوم الجمركية:

يمثل الجدول التالي مختلف الإيرادات المقدرة والإيرادات المنجزة للرسوم الجمركية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (08): تطور الرسوم الجمركية

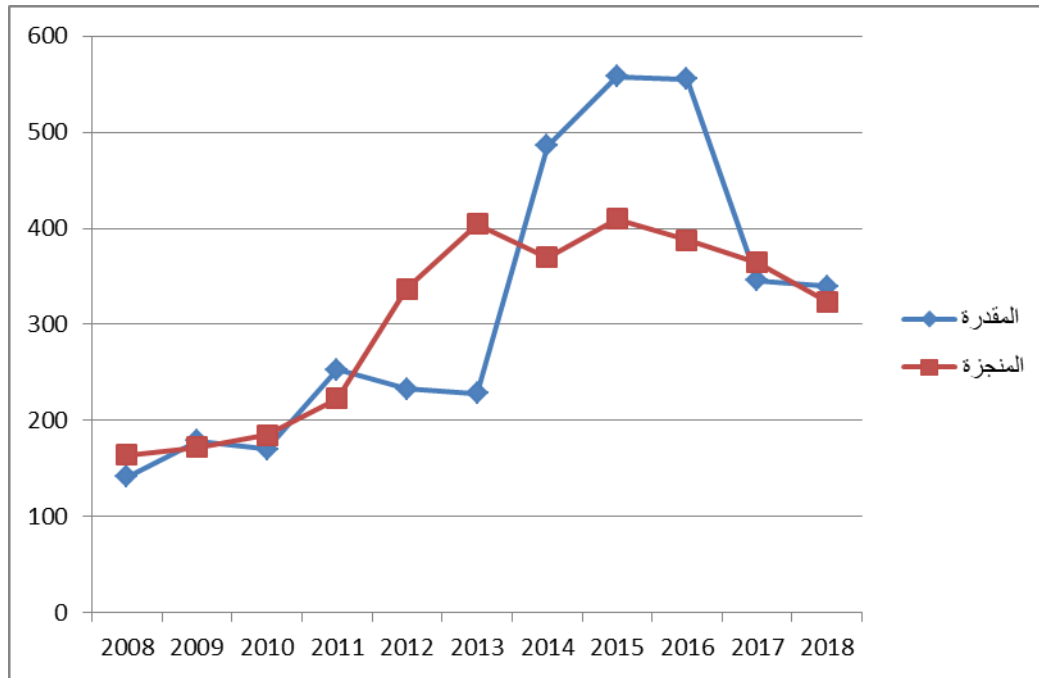
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المنجزة	الإنجازات بهـ%
2008	141.7	164.4	116.05
2009	179.0	172.2	96.21
2010	170.3	184.6	108.38
2011	253.2	222.6	87.92
2012	232.6	337.0	144.89
2013	228.3	404.3	177.10
2014	485.7	369.9	76.15
2015	557.7	410.0	73.51
2016	555.3	387.7	69.81

105.42	364.3	345.6	2017
95.42	323.9	339.5	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة المالية، قوانين تسوية الميزانية، من 2011 إلى 2021، من الموقع الرسمي [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://Ministère des finances (mf.gov.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/21.

الشكل رقم (07): تطور الرسوم الجمركية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن تطور الرسوم الجمركية المنجزة تختلف من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2008 بـ 164.4 مليار دج لتصل سنة 2013 إلى زيادة 404.3 مليار دج وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع في قيمة الواردات، ومن جهة أخرى ظهور المؤسسات المستثمرة داخل الجزائر، لتتخفف بعدها إلى 369.9 مليار دج سنة 2014 لتعاود الارتفاع إلى 410.0 مليار دج سنة 2015 وتتنخفض مرة أخرى سنة 2016 إلى 387.7 مليار دج مع الاستمرار في الانخفاض إلى غاية 323.9 مليار دج سنة 2018 وذلك راجع إلى سياسة الضغط على الواردات.

المطلب الثاني: معدل الضغط الجباي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

يعد الضغط الجباي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الجباي، إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجباية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة، دون إحداث ضرر في الاقتصاد

الوطني، فهو يمثل جملة ما تحدثه السياسة الجبائية من تأثير سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خطته في مجالات الإنفاق والاستهلاك والاستثمار¹.

حيث يأخذ في الحسبان الضغط الجبائي الإجمالي مجمل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

معدل الضغط الجبائي الإجمالي = الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي

معدل الضغط الجبائي الإجمالي خارج المحروقات = الجباية العادية / الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

1. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات:

ولحساب معدل الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات. سنحاول أولاً دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال (2008/2018). ويمثل الجدول التالي تغيرات قيم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال (2008/2018)

الوحدة: مليار دج

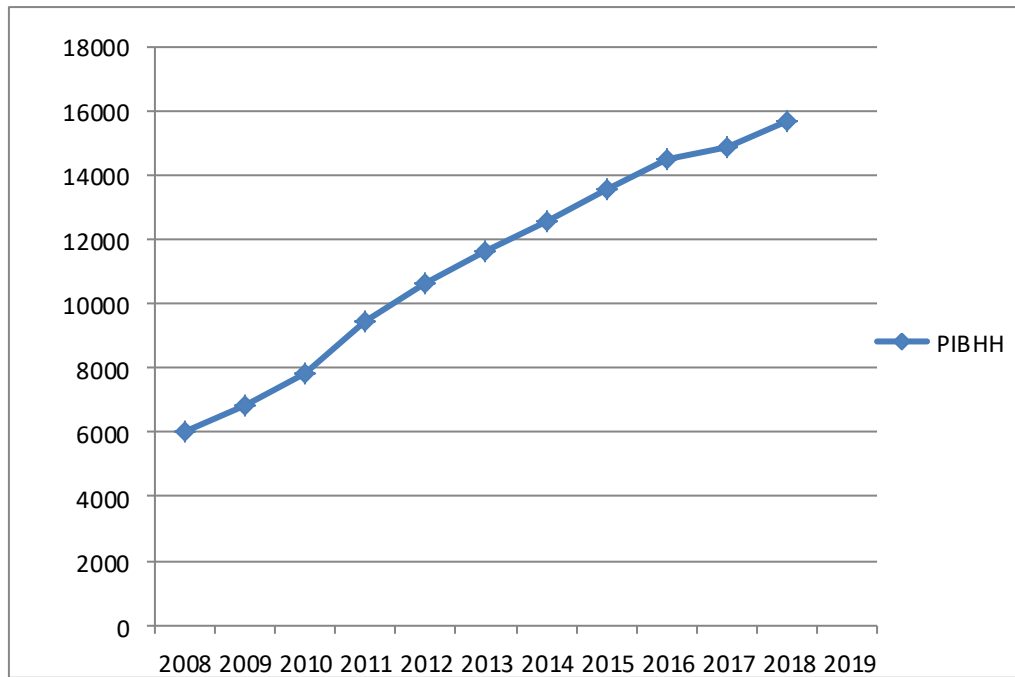
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
2008	6046.1
2009	6858.9
2010	7811.2
2011	9346.0
2012	10672.3
2013	11679.9

¹: آيت قاسي عزو رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

12570.8	2014
13578.4	2015
14499.5	2016
14876.1	2017
15711.2	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام، من 45 إلى 49، من الموقع الرسمي: [ONS : Office National des Statistiques](http://ONS: Office National des Statistiques) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/23.

الشكل رقم(08): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة (2018/2008):



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(09).

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه يتضح لنا أن هناك تطور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة (2018/2008) حيث بلغت قيمته 6046.1 مليار دج سنة 2008 لتصل إلى 10672.3 مليار دج سنة 2012 مع الاستمرار بالارتفاع إلى 13578.4 مليار دج سنة 2015 ثم إلى غاية 15711.2 مليار سنة 2018، وهذا راجع إلى الزيادة في مساهمات القطاعات غير النفطية كالزراعة والخدمات والصناعة خارج المحروقات بسبب تدبذب وانخفاض العوائد النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

2. دراسة تطور معدل الضغط الجباي خارج قطاع المحروقات:

ويمثل الجدول التالي تطور معدل الضغط الجباي خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور معدل الضغط الجباي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2018/2008)

الوحدة: %

السنوات	معدل الضغط الجباي خارج المحروقات
2008	15.85
2009	16.71
2010	16.39
2011	16.17
2012	17.90
2013	17.36
2014	16.62
2015	17.38
2016	17.19
2017	17.89
2018	18.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) و(09)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في معدل الضغط الجباي خلال الفترة (2012/2008) بـ 15.85 % سنة 2008 إلى 17.36 % سنة 2012، لينخفض سنتي 2013 و2014 إلى غاية 16.62 % ويعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 18.24 % سنة 2018 الذي يعتبر أقصى حد بلغه الضغط الجباي في

الجزائر، وبالرغم من أنه لم يصل إلى الحد الأمثل المقدر بـ25% ومع ذلك فهو يعتبر أكثر دلالة كونه يأخذ الإيرادات العادية التي يتحملها الاقتصاد.

المطلب الثالث: حساب مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

تتضمن الدراسة في هذا الجزء حساب مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر التي تساعد على تقييم درجة تنوع الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:

1. قياس مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

إن تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على توزيع هذا الناتج لستة قطاعات المتمثلة في المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات المتعلقة بالإدارة العمومية وخارجها وحقوق الرسوم على الواردات. والجدول التالي يبين مساهمة هذه القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (11): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(2018/2008)

الوحدة: %

2018	2016	2014	2012	2010	2008	السنوات القطاعات
22.4	17.3	27	34.4	34.9	45.3	المحروقات
12	12.2	10.3	8.8	8.5	6.6	الفلاحة
5.6	5.6	4.9	4.5	5.1	4.7	الصناعة
11.6	11.8	10.4	9.3	10.5	8.7	البناء والأشغال العمومية
41	45.1	40.2	36.4	34.8	28.8	الخدمات
7.4	8	7.2	6.7	6.2	5.9	حقوق ورسوم على الواردات

100	100	100	100	100	100	المجموع
-----	-----	-----	-----	-----	-----	---------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية من 2008 إلى 2020، من الموقع الرسمي: [Bank](http://Bank.Of Algeria - Banque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/01.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- سيطرة قطاع المحروقات في بداية فترة الدراسة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث قدرت سنة 2008 بـ 45.3%، غير أنها شهدت انخفاضا محسوسا سنة 2010 حيث بلغت 34.9% ثم 27% سنة 2014، لتصل إلى 17.3% سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار البترول، أما قطاع الفلاحة فقد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات المدروسة حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2008 بـ 6.6% ليرتفع إلى 8.8% سنة 2012 ثم إلى 12.2% و 12% سنتي 2016 و 2018 على التوالي، وذلك بسبب تخصيص مبلغ ضخم لقطاع الفلاحة خلال برنامج توطيد النمو بالرغم من أنها تعتبر قيم ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات الطبيعية المتاحة للقطاع.
- من جهة أخرى يسجل قطاع الصناعة مساهمات ضعيفة ويعتبر أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدره 5%، بحيث شكل الحلقة الأضعف ضمن قطاعات خارج المحروقات وهذا راجع لتوقيف بعض المؤسسات لنشاطها خاصة فرع الصناعة المعملية، والملاحظ أيضا في هذا القطاع هو قلة الاهتمام لذلك تميز بالضعف في فروعه.
- أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد نسبة مساهمة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبة المساهمة سنة 2008 بـ 8.7% لترتفع إلى غاية 11.6% سنة 2018، وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها.
- وفي قطاع الخدمات نجد أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تزايد ملحوظ حيث ارتفعت من 28.8% سنة 2008 إلى 36.4% سنة 2012 ثم إلى غاية 41% سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع إلى جهود الدولة لتطوير هذا القطاع، سواء ما تعلق بخدمات الإدارة العمومية أو خارجها.
- أما نسبة مساهمة حقوق ورسوم على الواردات فقد عرفت ارتفاع خلال سنوات الدراسة حيث كانت سنة 2008 تقدر بـ 5.9% وارتفعت إلى 6.7% سنة 2012 ثم إلى غاية 7.4% سنة 2018، وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة الواردات.

2. قياس درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط:

يعتبر هذا المؤشر استكمالاً للمؤشر السابق ولا يقل أهمية عنه، وهذا باعتبار أن من أهداف التنوع الاقتصادي تقليص تبعية تقلبات الناتج الداخلي الإجمالي لتقلبات وعدم استقرار أسعار النفط في السوق

الدولية، والجدول التالي سيبين لنا مدى ارتباط مستويات الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بأسعار النفط في السوق الدولية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(12): معدل التغير في سعر البترول للبرميل، معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018/2008)

السنوات	سعر البرميل الواحد بالدولار الأمريكي	معدل التغير في سعر البترول للبرميل بـ%	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بـ%
2007	74.9	-	-
2008	99.9	33.38	18.1
2009	62.3	-37.64	-9.7
2010	80.2	28.73	20.3
2011	112.9	40.77	21.1
2012	111	-1.68	11.1
2013	109	-1.8	2.7
2014	100.2	-8.07	3.5
2015	53.1	-47	-3
2016	45	-15.25	4.8
2017	54.1	20.22	7.8
2018	71.3	31.79	7.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية من 2008 إلى 2020، من الموقع الرسمي: [Bank](#)

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/01 [Of Algeria - Banque d'Algérie \(bank-of-algeria.dz\)](#)

إن ارتباط عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي بعدم استقرار أسعار النفط أي تبعية الناتج في الجزائر لتغير أسعار البترول في السوق العالمي يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حيث أنه كل تغير في سعر البترول للبرميل ينتج عنه تغير في الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة وبنفس الاتجاه، ويمكن إثبات ذلك بذكر حالتين من الجدول متعلقتين بطفرتي 2009 و2015، وهما:

- انخفاض سعر البرميل في سنة 2009 بـ 37.64% أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة بـ 9.7%.
- انخفاض سعر البرميل في سنة 2015 بـ 47% أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة بـ 3%.

3. قياس التنوع الاقتصادي في الصادرات:

يعتمد تحليل تنوع الصادرات على بنية الصادرات السلعية، والتي وزعت إلى سبع مجموعات رئيسية متمثلة في المواد الطاقوية، المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية. والجدول رقم (13) يبين المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (13): المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة

(2018/2008)

الوحدة: %

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018
القطاعات						
الطاقة	97.53	97.2	97.18	95.41	94	94.61
المواد الغذائية	0.15	0.53	0.43	0.53	1.1	0.91
المواد الأولية	0.43	0.29	0.23	0.18	0.28	0.23
المواد نصف مصنعة	1.76	1.89	2.09	3.84	4.37	3.96
التجهيزات الفلاحية	-	-	-	0.003	-	-
التجهيزات الصناعية	0.09	0.05	0.04	0.02	0.18	0.22

0.08	0.06	0.02	0.02	0.06	0.04	السلع الاستهلاكية
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية من 2008 إلى 2020، من الموقع الرسمي: [Bank Of Algeria - Banque d'Algérie \(bank-of-algeria.dz\)](http://BankOfAlgeria.dz) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/01.

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال تحليلنا للبنية السلعية للصادرات أن صادرات الجزائر مرتكزة في المواد الطاقوية بنسبة كبيرة جدا، حيث أن صادرات الطاقة سيطرت على إجمالي الصادرات في السنوات الأولى للدراسة من 2008 إلى 2012 بمتوسط قدره 97%، وبالرغم من بداية انخفاضها بعد ذلك حيث قدرت سنة 2018 بـ 94.61% إلا أنها بقيت مسيطرة على إجمالي الصادرات. في حين ارتفعت مساهمة المواد نصف مصنعة من 1.76% سنة 2008 إلى 3.96% سنة 2018، أي بزيادة طفيفة قدرت بـ 2.2%، مع ثبات نسبي في قيم الصادرات للقطاعات الأخرى بنسب ضئيلة جدا كما هو الحال بالنسبة للتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، وكذا التجهيزات الفلاحية التي كانت منعدمة في أغلبية الفترات.

4. قياس التنوع الاقتصادي في الواردات:

لتقييم مدى تحقيق الاقتصاد الوطني تنوعا في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسية المشابهة لتوزيع الصادرات. والجدول التالي يبين التوزيع النسبي للواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (14): التوزيع النسبي للواردات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

الوحدة: %

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018
المواد الغذائية	16.43	14.99	17.91	18.87	17.60	16.88
الطاقة	1.2	2.35	9.84	4.89	2.76	2.01
المواد الأولية	2.82	3.5	3.65	3.23	3.34	3.73
المواد نصف مصنعة	24.6	24.73	21.10	21.84	24.57	21.55
التجهيزات	0.13	0.82	0.65	1.13	1.07	1.11

الفلاحيية						
التجهيزات الصناعية	26.40	32.94	32.41	27	38.73	41.4
السلع الاستهلاكية	19.17	17.71	17.64	19.84	14.89	13.34
واردات أخرى	9.15	-	-	-	-	-
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية من 2008 إلى 2020، من الموقع الرسمي: [Bank Of Algeria - Banque d'Algérie \(bank-of-algeria.dz\)](http://bank-of-algeria.dz) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/01.

نلاحظ تنوع في هيكل الواردات وحدثت تغيرات في توزيعها، إذ ارتفعت المواد الغذائية من 16.43% سنة 2008 إلى 18.87% سنة 2014 لتتناقص بعد ذلك إلى 16.88% سنة 2018 مما يعكس تطورا شهدته صناعة المواد الغذائية في الجزائر، كذلك سجلت المنتجات نصف مصنعة انخفاضا من 24.6% سنة 2008 إلى 21.55% سنة 2018، كما عرفت التجهيزات الصناعية انخفاضا كبيرا خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2008 بـ 41.4% لتصل إلى 26.4% سنة 2018. من جهة أخرى نلاحظ تغير بنسب قليلة جدا في المواد الأولية والتجهيزات الفلاحية حيث قدرت المواد الأولية سنة 2008 بنسبة 2.82% لنتزايد إلى 3.73% سنة 2018، وقدرت التجهيزات الفلاحية بـ 0.13% سنة 2008 لتصل إلى 1.11% سنة 2018. في حين نلاحظ ارتفاع محسوس في السلع الاستهلاكية من 13.34% سنة 2008 إلى 19.84% سنة 2012 لتتخفف بعد ذلك إلى 17.71% سنة 2016 ثم تتزايد مرة أخرى إلى 19.17% سنة 2018، كما نلاحظ ظهور واردات أخرى سنة 2018 قدرت بـ 9.15%. وكل هذه الفئات من السلع تعكس ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يخص تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من سلع استهلاكية وغذائية وغيرها، مما أدى إلى تنوع الواردات.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

سنحاول وصف أهم الجوانب النظرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد مع تقدير معالم النموذج ودراسة خصائصها بالإضافة إلى اختبار الفرضيات المعنوية الإحصائية.

1. مدخل نظري لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي المتعدد هو امتداد للانحدار الخطي البسيط، يستخدم عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع واحد¹.

1.1. شكل النموذج:

يكون شكل معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (معادلة خطية) على النحو التالي²:

$$Y = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + \dots + B_nx_n + e$$

حيث:

Y: المتغير التابع.

X₁-X₂-X_n: المتغيرات المستقلة.

B₀: ثابت يدعى معامل الانحدار الثابت (الحد الثابت) حيث يعكس قيمة المتغير التابع في حال كانت قيمة المتغير المستقل معدومة.

B₁: ميل الانحدار المتعلق بالمتغير المستقل X₁.

B₂: ميل الانحدار المتعلق بالمتغير المستقل X₂.

B_n: ميل الانحدار المتعلق بالمتغير المستقل X_n.

e: الخطأ العشوائي في النموذج.

2.1. فرضيات النموذج العشوائية:

توجد مجموعة من الفرضيات حول الخطأ العشوائي في النموذج وهي³:

- مجموع الأخطاء العشوائية المساوية للصفر وبذلك يكون متوسط الأخطاء مساويا للصفر؛
- تباين الخطأ هو مقدار ثابت لكل المشاهدات وبالتالي يكون هناك تجانس بين الأخطاء؛
- التباين بين أي خطأين مساويا للصفر وبذلك لا يوجد ارتباط بين الأخطاء؛
- يتوزع الخطأ وفق التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين مشترك.

¹: راتب محمد البلخي، عدنان عباس حميدان، تقنيات التحليل الإحصائي في الاقتصاد والإدارة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، 2019، ص134.

²: المرجع السابق، ص134.

³: المرجع السابق، ص134-135.

2. تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالطرق التالية:

1.2. طريقة المربعات الصغرى العادية:

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنيته مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2$ ، حيث: $\varepsilon_i = Y_i - \hat{Y}_i$ ، تتمثل خصائصه في¹: خاصية عدم التحيز، أفضل مقدار خطي غير متحيز، خاصية الاتساق.

حيث أن أهم الفرضيات كالتالي:

- النموذج المقدر: $Y' = \hat{\alpha} X$
- انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = Y - Y' = Y - \hat{\alpha} X$
- مجموع مربعات البواقي: $\sum e_i^2 = (Y - \hat{\alpha} X)'(Y - \hat{\alpha} X)$

2.2. طريقة المعقولة العظمى:

إن استعمال هذه الطريقة تؤدي إلى نفس نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية²:

$$\hat{\beta} = (\hat{X}X)^{-1} \hat{X}Y$$

3. تقييم جودة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

لتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد نستعمل المتغيرات التالية³:

1.3. معامل التحديد المتعدد (R^2):

حيث أنه يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والتي تظهر من خلال المتغيرات المستقلة.

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}$$

¹: محمد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2011، ص 3-14.

²: يحي عبد الله قوري، محاضرات وتمارين محلولة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2017/2018، ص 72.

³: فريد طهراوي، محاضرات وأمثلة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2017، ص 60-66.

يمكننا أن نصح قيمته عن طريق أخذ درجات الحرية في الحساب $(n-k-1)$ ، ونحسب معامل التحديد المصحح كما يلي:

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

2.3. معامل الارتباط الخطي المتعدد:

هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد (R^2) و الهدف من حسابه هو معرفة مدى الارتباط بين المتغيرات X و Y ، ويكون محصور بين $[-1, +1]$ حيث: $r = \sqrt{R^2}$.

3.3. اختبار ستودنت (t) :

يستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة X والمتغير التابع Y ويعتمد على نوعين من الفروض: فرضية العدم H_0 ، الفرضية البديلة H_1 .

بعد حساب قيمة (t) نقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات الحرية $(n-1)$ ومستوى المعنوية المطلوب $[1-5\%]$ لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت (t) أكبر من قيمة (t) الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية.

4.3. اختبار فيشر (F) :

حيث يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للمعالم ونعني به معنوية النموذج ككل وله فرضيتين:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_j = \dots = \beta_K = 0$$
 فرضية العدم:

$$H_1 = \exists \beta_j \neq 0, \quad j = 1 \dots K$$
 الفرضية البديلة

5.3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يعتبر مشكل الارتباط الذاتي للبواقي خرقاً لفرضية من فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث يفترض هذا النموذج استقلال الأخطاء، ولأجل ذلك يجرى اختبار Durbin Watson لاتخاذ القرار حول وجود هذا المشكل.

4. شروط بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يشترط لبناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد جملة من الافتراضات نوجزها فيما يلي¹:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛
- معنوية واحد على الأقل من معاملات الانحدار؛
- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي؛
- الاستقلال الذاتي للبواقي؛
- ثبات تباين البواقي.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وشكل النموذج

لبناء نموذج انحدار متعدد جيد و فعال يجب أولاً تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1. تحديد متغيرات الدراسة:

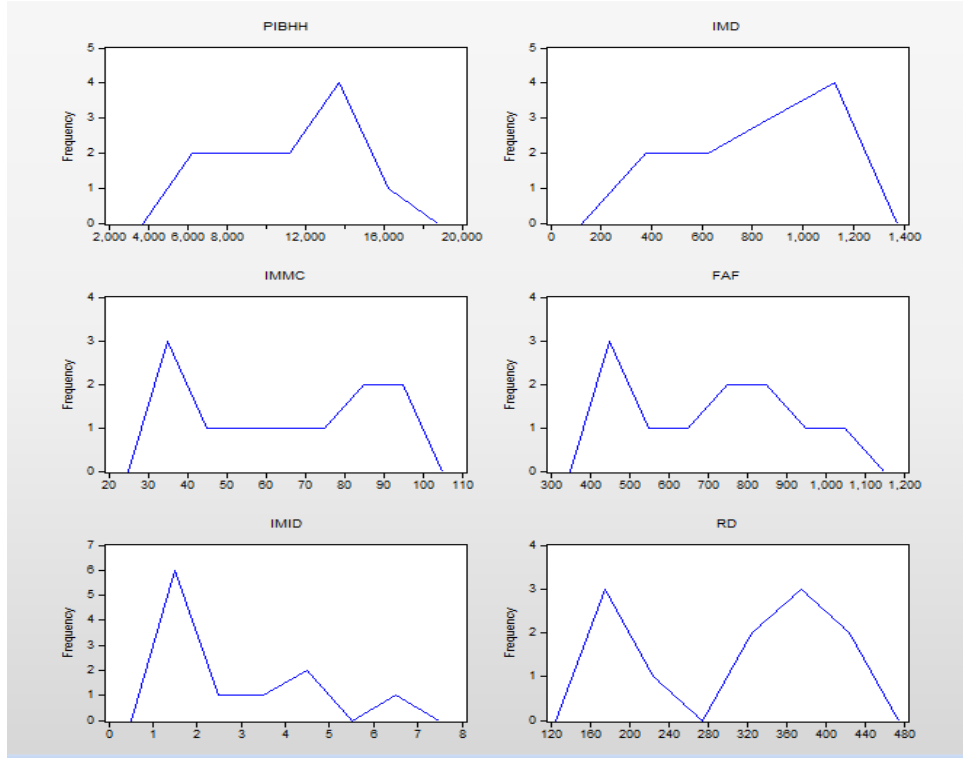
لدراسة أثر الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، استخدمنا سلاسل زمنية تتكون من إحصائيات سنوية للفترة (2008/2018)، حيث تتمثل متغيرات الدراسة في:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (PIBHH) مقاساً بالمليار دينار جزائري.
- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في مكونات الجباية العادية، والتي تتمثل في:
 - الضرائب المباشرة (IMD)؛
 - حاصل التسجيل والطابع (IMMC)؛
 - حاصل الرسوم على الأعمال (FAF)؛
 - الضرائب غير المباشرة (IMID)؛
 - حاصل الجمارك (RD).

لقد تم الحصول على البيانات المستخدمة من مصادرها المتمثلة في الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة لمكونات الجباية العادية فتم استخراجها من موقع وزارة المالية من قوانين تسوية الميزانية، وفيما يلي منحنى يوضح لنا تطور سلاسل المتغيرات خلال الفترة (2008/2018).

¹: مصطفى بوعقل، قياس أثر عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المركز الجامعي أحمد زبانه، غليزان، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص 392.

الشكل رقم(09):منحنيات تطور كل من RD ،IMD ، FAF ،IMMC ، PIBHH خلال الفترة (2018/2008)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

2. تحديد شكل النموذج

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وتجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يمكن التعبير على الدالة الخطية بالصيغة التالية:

$$PIBHH = c + \beta_1 IMD + \beta_2 IMMC + \beta_3 FAF + \beta_4 IMID + \beta_5 RD + e$$

حيث:

PIBHH: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛

C: الثابت؛

IMD: الضرائب المباشرة؛

IMMC: حاصل التسجيل والطابع؛

FAF: حاصل الرسوم على الأعمال؛

IMID: الضرائب غير المباشرة؛

RD: حاصل الجمارك؛

β : معلمة النموذج المراد تأثيرها؛

e: الخطأ العشوائي.

يتم تقدير معاملات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى، والتي تعد من الطرق الأكثر استعمالاً، فهي تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، كما ستعتمد الدراسة على مستوى المعنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، وذلك باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.9. حيث سنقوم بعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ثم تفسير وتحليل هذه النتائج.

يوضح الجدول التالي نتائج دراسة الانحدار المتعدد باستخدام Eviews9:

الجدول رقم (15): نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMD	3.869384	1.981082	1.953167	0.1082
IMMC	25.29617	23.22817	1.089030	0.3258
FAF	6.021651	2.280285	2.640745	0.0459
IMID	-36.78815	105.7400	-0.347912	0.7421
RD	4.416484	2.366058	1.866600	0.1209
C	817.8449	505.0272	1.619407	0.1663
R-squared	0.994213	Mean dependent var		11240.95
Adjusted R-squared	0.988426	S.D. dependent var		3363.133
S.E. of regression	361.8102	Akaike info criterion		14.92257
Sum squared resid	654533.0	Schwarz criterion		15.13960
Log likelihood	-76.07413	Hannan-Quinn criter.		14.78576
F-statistic	171.8051	Durbin-Watson stat		2.615297
Prob(F-statistic)	0.000014			

المصدر: عبارة عن مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول رقم (15) كانت نتائج التقدير الخطي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

$$PIBHH = 817.8449 + 3.869384 * IMD + 25.29617 * IMMC + 6.021651 * FAF - 36.78815 * IMID + 4.416484 * RD + e$$

$$R^2 = 0.994213$$

$$DW = 2.615297$$

$$F = 171.5051$$

$$r = 0.988426$$

$$N = 11$$

$$Prob = 0.000014$$

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النموذج

بعد ما قمنا بعرض نتائج نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على مخرجات Eviews.9 سنقوم بتحليل و تفسير هذه النتائج لمعرفة صلاحية هذا النموذج، و سيتم التفسير الإحصائي والاقتصادي.

1. التفسير الإحصائي للنموذج:

بعد وصف النموذج وتقدير معاملات النموذج، سنقوم بتفسيره من الناحية الإحصائية.

1.1. معامل التحديد المتعدد R^2 :

يعتمد اختبار النموذج على معامل التحديد "R-Squared" والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو يحدد مدى قبول النموذج الكلي، ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.994213$. حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 99.42% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يعكس علاقة الارتباط القوية بينه وبين المتغيرات المستقلة والباقي 0.58% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

2.1. معامل الارتباط الخطي المتعدد:

يستخدم هذا المعامل لأن معامل التحديد يزداد أحيانا بزيادة المتغيرات وبناء على نتيجته لهذا النموذج والمقدرة ب 0.988426، فإن معنوية الارتباط تشكل نسبة 98.84%.

3.1. اختبار معنوية معاملات الانحدار الخطي المتعدد:

للقيام باختبار معنوية معاملات الانحدار الخطي المتعدد، نلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول

التالي:

الجدول رقم(16): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار المتعدد

القيمة الإحصائية Student (t)	قيمة الاحتمال Prob	المتغيرات
1.953167	0.1082	IMD
1.089030	0.3258	IMMC
2.640745	0.0459	FAF
-0.347912	0.7421	IMID
1.866600	0.1209	RD

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحتمال Prob بالنسبة للمتغيرات IMD, IMMC, IMID, RD اكبر من مستوى المعنوية 5% ، كما ان القيمة الإحصائية Student المحسوبة بالقيمة المطلقة لهذه المتغيرات أقل من T الجدولية و التي تساوي 2.5706 عند مستوى المعنوية 5% و هذا يعني أنها ليس لها معنوية إحصائية و منه نقبل H_0 و نرفض الفرضية H_1 . في حين ان قيمة الاحتمال Prob بالنسبة للمتغير FAF اقل من 5% و القيمة الإحصائية Student المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فانه معنوي إحصائيا ومنه نرفض H_0 و نقبل الفرضية H_1 .

4.1. اختبار فيشر (F):

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم بمقارنة قيمة (Ficher) المحتسبة بقيمة (Ficher) الجدولية. بالعودة لجدول فيشر عند درجتى حرية (n-k-1) و k عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد $F_{tab} = 5.05$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 171.805$ أي أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$ ، كما أن $\text{prob}(F\text{-statistic}) = 0.000014$ ، وهي أقل من 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغيرات المستقلة (مكونات الجباية العادية) تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وبالتالي هذا النموذج له معنوية إحصائية.

5.1. دراسة الارتباط الذاتي للبواقي:

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل Breusch-Godfrey ، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	13.40795	Prob. F(3,2)	0.0702
Obs*R-squared	10.47897	Prob. Chi-Square(3)	0.0149

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9.

نلاحظ من الجدول رقم(17) أن قيمة الاحتمالية Prob.F=0.0702 اكبر من 0.05 ، أي ان القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء.

6.1. اختبار عدم ثبات التباين:

نشير إلى نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء باستعمال ARCH من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	5.815844	Prob. F(3,4)	0.0610
Obs*R-squared	6.507987	Prob. Chi-Square(3)	0.0893

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9.

يتبين من الجدول رقم(18) عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للأخطاء لأن $\text{Prob. Chi-Square} = 0.0893$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05. أي نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود أثر ARCH.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين مكونات الجباية العادية والنتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

2. التفسير الاقتصادي للنموذج:

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، سنقوم بتفسير النموذج من الناحية الاقتصادية.

تبين لنا الدراسة أنه لا توجد معنوية بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي أن IMD ليس لها تأثير على النتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2008/2018).

كما تبين أنه لا توجد معنوية بين رسوم التسجيل والطابع والنتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي أن IMMC ليس لها تأثير على النتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2008/2018).

وتبين لنا أيضا أنه لا توجد معنوية بين الضرائب غير المباشرة والنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي أن IMID ليس لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008).

وكذا لا توجد معنوية بين الرسوم الجمركية والنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي أن RD ليس لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008).

بالمقابل تبين لنا الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة بين الرسوم المختلفة على الأعمال والنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ويعني ذلك أن لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2018/2008). حيث أن زيادة الرسوم المختلفة على الأعمال بـ 1% ينجم عنها زيادة بـ 6.02% في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ويشير هذا التأثير إلى وجود علاقة طردية بين FAF و PIBHH.

خلاصة الفصل:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل تحليل أثر الجباية العادية من خلال مكوناتها المختلفة (الضرائب المباشرة، حاصل التسجيل والطابع، حاصل الرسوم على الأعمال، الضرائب غير المباشرة، حاصل الجمارك) على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/2008). وبالاعتماد على بيانات إحصائية تحصلنا عليها من مصادرها، وباستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في الانحدار المتعدد، فقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، بعد ذلك تم بناء النموذج القياسي ومعالجتها باستخدام معايير إحصائية واقتصادية، حيث تم الحصول على نموذج مستقر ومعنوي وله قدرة تفسيرية عالية. وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة وجدنا بأن النمو الاقتصادي خارج المحروقات يتأثر بالرسوم على الأعمال، ولا يتأثر بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ورسوم التسجيل والطابع والرسوم الجمركية، لأن السياسة التي انتهجتها الدولة في هذا القطاع لم تأتي بثمارها المرجوة للمساهمة في تطور النمو الاقتصادي.

الخاتمة

بفعل الأزمات المتتالية الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط، وما ينجر عنها من صعوبات مالية نتيجة العجز في الموازنات العامة في الدول النفطية، أدركت الحكومات المتعاقبة في الدول النفطية بما فيها الجزائر حتمية تنويع اقتصاداتها للخروج من هذه التبعية. ومن أهم الأدوات المستخدمة لتحفيز القطاعات غير النفطية السياسة الجبائية. ولذلك فقد هدفتنا من خلال هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الجبائية العادية على تنويع الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2008-2018.

ومن خلال تحليل موضوع الدراسة ومناقشته تمكنا من اختبار مختلف الفرضيات التي يقوم عليها البحث، كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية. وقد افرز البحث أيضا مجموعة من الاقتراحات، بالإضافة إلى الإيضاح على بعض الآفاق المكتملة للموضوع.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- تم اثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجبائية العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم نفي الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم نفي الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرسوم التسجيل والطابع على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم اثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرسوم المختلفة على الأعمال والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

2. النتائج النظرية والتطبيقية:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية نوجزها في ما يلي:

- أضاف الإصلاح الجبائي بعض البساطة والشفافية على النظام الجبائي من خلال إدخال ضرائب جديدة كالضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، التي تتلاءم أفضل من السابق مع الواقع الاقتصادي الذي عرف الكثير من المتغيرات كتبني اقتصاد

- السوق، خصوصة القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن هذه البساطة والشفافية لم تكن كافية للرفع من مردودية النظام الجبائي وبالتالي تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- من خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي، بحيث يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات وأقلها تنوعاً، وهو ما يتطلب العمل على وضع استراتيجية لتنوع القطاعات خارج المحروقات تركزا وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.
- صادرات الجزائر مرتكزة في المواد الطاقوية بنسبة كبيرة جدا، وسيطرة قطاع المحروقات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتبر مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الجباية العادية تقريبا تعادل مساهمة الضرائب غير المباشرة.
- وجود علاقة طردية وإيجابية بين الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وبالتالي أثر إيجابي للجباية العادية على التنوع الاقتصادي.
- غياب الأثر المعنوي والإيجابي بين الضرائب المباشرة ورسوم الطابع والتسجيل، الضرائب غير مباشرة والرسوم الجمركية والناتج المحلي خارج المحروقات، أي ان هذه المكونات من الجباية العادية لا تؤثر في التنوع الاقتصادي.
- الرسوم على الأعمال هو المكون الوحيد من مكونات الجباية العادية الذي له أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أي انه هو المكون الوحيد الذي يؤثر في التنوع الاقتصادي.

3. الاقتراحات:

مما توصلنا إليه وتم تقديمه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- نشر الوعي الضريبي لمحاربة الغش والتهرب الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إزاحة فكرة أن مبدأ فرض الضرائب هو تثقيل كاهل الأفراد وتحصيل للأموال فقط.
- القيام بتنسيق السياسة الجبائية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية.
- الاستغلال الأمثل الناتج لارتفاع أسعار البترول في تطبيق إصلاحات هيكلية تضمن نسبة مرتفعة من النمو الاقتصادي على المدى الطويل وأن لا تنسى التقلبات أو الهزات في السوق النفطية.
- الاهتمام أكثر بقطاع الصناعة، بالإضافة إلى التركيز على قطاع الخدمات خاصة السياحة لما لها من أهمية في نمو إجمالي الناتج المحلي للبلد.

- لابد على الدولة الخروج من تبعية المحروقات والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الأخرى لتوفر البلاد على طاقة هائلة فيهم.
- تخفيض الواردات وحماية المنتج الوطني.
- الاهتمام بالجباية العادية والحرص على مواردها أكثر.

4. آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر الجباية العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهذا البحث هو جزء بسيط لموضوع يتصف بالانتساع كما أنه لا يخلو من النقائص، وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين قد تكون مواضيع لدراسات مستقبلية يمكن ذكرها كالتالي:

- أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر الإصلاح الجبائي على التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- دور السياسة الجمركية في تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا البحث انطلاقا نحو الأفضل، وأن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته سائلين المولى أن نفوز بأجر الاجتهاد والإصابة، والله المستعان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

1. راتب محمد البلخي، عدنان عباس حميدان، تقنيات التحليل الإحصائي في الاقتصاد والإدارة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، 2019.
2. محمد شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
3. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.
4. محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010.
5. عبد الناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

ثانياً: المقالات:

6. أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018.
7. العباس بهناس، السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها، المركز الجامعي، الجلفة.
8. بلقاسم بن علال وآخرون، واقع التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021.
9. حدة أوضايفية، رابح خوني، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 07، 11 جوان 2017.
10. حمزة سايح وآخرون، التنوع وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المركز الجامعي نور البشير، البيض، المجلد 06، العدد 01، 2021.
11. زهية لموشى، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.
12. علي لحوّل وآخرون، التنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000/2020، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2021.
13. فريال منال، هاجر قريشي، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2020.
14. محمد أمين قمبروز، مصباح حراق، أثر الإيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، مارس 2021.

15. مصطفى بوعقل، قياس أثر عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

16. أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.

17. سليم العمرابي، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

18. عزو رضوان آيت قاسي، أثر الجباية العادية على النمو الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019.

19. موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الإقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019.

رابعا: الملتقيات:

20. بوعلام ولهي، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014) يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر.

21. محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، التنوع الإقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و 3 نوفمبر 2016.

خامسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

22. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والمماثلة، الجزائر، 2021.

23. وزارة المالية، قانون تسوية الميزانية، من 2008 إلى 2021.

سادسا: التقارير:

24. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، من 2008 إلى 2020.
25. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، من 45 إلى 49.

سابعاً: المحاضرات:

26. عبد الحكيم بلوفي، محاضرات في الرسم على القيمة المضافة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022/2021.
27. فريد طهراوي، محاضرات وأمثلة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017/2016.
28. محمد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.
29. يحي عبد الله قوري، محاضرات وتمارين محلولة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد يوقرة، بومرداس، 2018/2017.

المراجع باللغة الأجنبية

I. Articles:

30. Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, **Economic diversification in Algeria**, Global journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhder, Eloued, Algeria, N°02, April 2017.
31. Samir B Maliki and others, **Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing**, Algeria, Review MECAS, V° 17, N°1, March 2021.
32. Stephen M.kapunda, **Diversification and poverty Eradication in Botswana**, Sournal of Africa studies, Vol (17) , N°02 (2003).

II. Websites :

33. [Bank Of Algeria - Banque d'Algérie \(bank-of-algeria.dz\)](http://bank-of-algeria.dz)
34. [Ministère des finances \(mf.gov.dz\)](http://mf.gov.dz)
35. ONS : Office National des Statistiques

الملاحق

الملحق رقم 02

Quantiles d'ordre 0.95 de la loi de Fisher
 Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne
 Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.032	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
400	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854